

الاجتماعات السنوية
لحكومة دولة الإمارات
2019



إماراتنا أبشري دائماً في القمة





الاجتماعات السنوية
لحكومة دولة الإمارات
2019



شهدا فعاليات الدورة الثالثة للاجتماعات

محمد بن راشد ومحمد بن زايد: الإمارات تمت



■ محمد بن راشد ومحمد بن زايد وحمدان بن محمد وسلطان بن محمد بن سلطان وعمار النعيمي ومحمد الشرقي وراشد المعلا ومحمد بن سعود وسيف ومنصور بن زايد وخالد وذياب بن محمد بن زايد ومحمد القرقاوي



■ محمد الشرقي وراشد المعلا وسيف بن زايد وعبد العزيز وراشد بن حميد النعيمي

يصب في مصلحة الوطن والمواطنين، ويضمن استمرار مسيرة التنمية التي تشهدها الدولة في كل القطاعات وصولاً إلى تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071. حضر أعمال الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي

تكون فيه دولة الإمارات الأولى في المجالات كافة». وشدد سموه على أهمية تضافر الجهود والتعاون بين الجهات الحكومية في الدولة لمواجهة التحديات، وتشكيل رؤية مستقبلية تتسجم مع الأهداف الوطنية لتحقيق متطلبات المرحلة المقبلة بما

لحكومة دولة الإمارات تمثل آلية تنموية شاملة تدعم تقدم الدولة من خلال النتائج والمبادرات التي يطورها وينفذها فريق العمل الحكومي الموحد، دعماً لتحقيق رؤية شاملة ومتكاملة للانتقال إلى المستقبل، وإيجاد حلول استباقية بما يسهم في بناء اقتصاد معرفي مستدام

محمد بن راشد:

■ الإمارات بقيادة خليفة تواصل مسيرتها لتحقيق تطلعاتها نحو المراكز الأولى في كل القطاعات

■ طريقنا للمئوية وخطتنا العشرية القادمة تتطلب آليات عمل أكثر مرونة لأننا نريد لأبناء الإمارات خدمات حكومية استباقية

■ هدفنا خدمة المواطن والمجتمع وتعزيز التكامل الحكومي اتحادياً ومحلياً ليكون منهجاً وثقافة في العمل الوطني

■ توجيهاتنا للحكومة دائماً بتحويل كل التحديات إلى فرص وتحقيق إنجازات يلمسها المواطن في حياته اليومية



■ محمد بن راشد ومحمد بن زايد وحمدان بن محمد وسلطان بن محمد وعمار النعيمي وراشد المعلا ومحمد بن سعود

الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات التي يجتمع بها فرق العمل من كل الإمارات، ليشكلوا معاً منظومة عمل واحدة متكاملة لمواجهة التحديات خلال المرحلة المقبلة واستشراف ورسم ملامح مستقبل دولتهم، هذه الاجتماعات وكافة مبادراتنا موجهة لتحقيق هدف واحد هو خدمة المواطن والمجتمع، وتعزيز التكامل الحكومي على المستويين الاتحادي والمحلي، ليكون منهجاً وثقافة في العمل الوطني». من جهته، أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن مسيرة التنمية التي تشهدها الدولة في مختلف القطاعات الحيوية مستمرة للعبور إلى المستقبل وبلوغ المئوية 2071، وذلك وفق منهجية واضحة تعتمد على استشراف المستقبل ورسم الاستراتيجيات والخطط الاستباقية التي يتشارك فيها جميع أبناء الوطن لإيجاد أفضل الحلول للتحديات وتأمين أفضل مستويات الحياة للأجيال القادمة. وقال سموه: «إن الاجتماعات السنوية

ودون صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، عبر «تويتر»: «الاجتماع السنوي لحكومة الإمارات.. تكامل وفعالية وحيوية منظومة العمل الحكومي في الدولة ركيزة أساسية لتحقيق تطلعاتنا وطموحاتنا نحو المستقبل».

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد: «إن دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، تواصل مسيرة التنمية والبناء لتلبية طموحات شعب الإمارات، والوصول إلى المراكز الأولى في مختلف القطاعات».

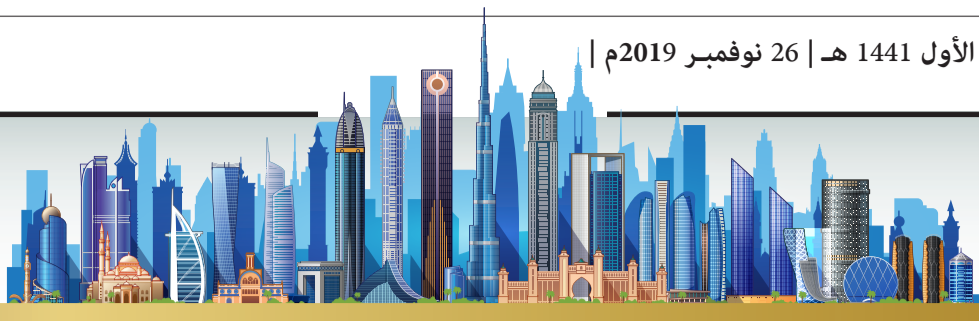
وقال سموه: «توجيهاتنا لفريق حكومة الإمارات دائماً بتحويل كل التحديات إلى فرص وتحقيق إنجازات يلمسها المواطن في حياته اليومية، نؤمن بأن طريقنا للمئوية وخطتنا العشرية القادمة تتطلب آليات عمل أكثر مرونة، لأننا نريد لأبناء الإمارات خدمات حكومية استباقية ومشاريع مبتكرة تحدث تأثيراً إيجابياً في مستويات جودة الحياة». وأضاف سموه: «شهدنا اليوم أعمال

■ أبوظبي - وام

شهد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أعمال الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2019 التي انطلقت أمس في العاصمة أبوظبي، وتتواصل على مدى يومين، بهدف رسم الخطط والبرامج والسياسات المستقبلية في مختلف القطاعات الحيوية التي تدعم مسيرة التنمية في الدولة.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد في تغريدة عبر حسابه في «تويتر»: «استعرضنا موقعنا التنافسي.. تحدياتنا.. أفكارنا للمستقبل... وأهم خططنا العشرية... أفضل شعبنا.. دولة الإمارات ستبقى دائماً في القمة.. دولة الامارات تمتلك أفضل فريق للعبور بها نحو المستقبل»

الاجتماعات السنوية
لحكومة دولة الإمارات
2019



الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات 2019

ملك أفضل فريق للعبور بها نحو المستقبل

رأي البيان

بشرى القمة

بشرى عظيمة من قيادة ملهمة حلقت بشعبها ووطنها إلى القمة، لتؤكد اليوم، بالعمل والمثابرة والنهج المتفرد في استباق المستقبل، أن الإمارات ستبقى دائماً في القمة. نعم.. الإمارات تمتلك القيادة الأكثر حكمة، برؤيتها الاستباقية، وإخلاصها في العمل الدؤوب، وتمتلك، كما يؤكد محمد بن راشد، أفضل فريق للعبور بها نحو المستقبل. قبل أيام من احتفال دولتنا بقيام اتحادها المجيد، يجمع محمد بن راشد ومحمد بن زايد القيادات الوطنية في الحكومات الاتحادية والمحلية، وبمشاركة جميع فئات المجتمع، في أكبر تجمع وطني، لرسم مستقبل الوطن، بدأ بيد، في ترسيخ نهج التكامل والتوحد، الذي يؤكد محمد بن زايد أنه الركيزة الأساسية لفعالية وحيوية العمل الحكومي وتحقيق التطلعات والطموحات نحو المستقبل. توجهات واضحة بتحقيق رؤية شاملة ومتكاملة، وأهداف سامية بمضاعفة إنجازات يلهمها المواطن في حياته اليومية، وطموحات عالية توحد عزيمة أبناء الوطن جميعاً خلف القيادة، لغاية لا ترضى قيادة الإمارات وشعبها عنها بديلاً، وهي الرقم واحد عالمياً في جميع المجالات. لا دولة في العالم أجمع مؤهلة لذلك مثل دولتنا، بسقف طموحها الذي أثبتت مشروعيتها وإمكانيتها بحجم ما حققت من إنجازات في زمن قياسي، فعلمت العالم كيف يمكن فخر المستقبل، بعد أن باتت اليوم تتفوق في 100 مؤشر تنموي إقليمي، وتتصدر 50 مؤشراً عالمياً، وتقدمت في التنافسية العامة إلى المركز الخامس عالمياً، بل وأصبحت تدرّب آلاف المسؤولين الحكوميين في الدول الشقيقة والصديقة. الإمارات المجيد والعز اليوم، تقدم للعالم، بإصرارها وتوحدتها على رؤية متكاملة وخطط مدروسة في العمل، نموذجاً في تخطي المستقبل واستباق المستقبل، وصناعة الغد الأفضل للوطن وأجياله.



تصوير: خليفة اليوسف



محمد بن راشد ومحمد بن زايد وحمدان بن محمد وسلطان بن محمد بن سلطان وراشد المعلا



محمد بن راشد ومحمد بن زايد وحمدان بن محمد وسلطان بن محمد وعمار النعيمي ومحمد بن سعود

محمد بن زايد:

■ مسيرة التنمية مستمرة للعبور إلى المستقبل وبلوغ مئوية 2071 وذلك وفق منهجية واضحة

■ أهمية تضافر الجهود والتعاون بين الجهات الحكومية لمواكبة التحديات وتشكيل رؤى تنسجم مع متطلبات المرحلة المقبلة

■ الاجتماعات السنوية آلية تنموية شاملة تدعم تقدم الدولة من خلال النتائج والمبادرات التي يطورها وينفذها الفريق الحكومي

■ تحقيق رؤية شاملة ومتكاملة للانتقال إلى المستقبل وإيجاد حلول استباقية للتحديات لبناء اقتصاد معرفي مستدام



سلطان بن محمد ومحمد الشرقي وراشد المعلا وسيف بن زايد

اعتماد

في يونيو 2017، تم اعتماد عقد تجمع وطني سنوي باسم «الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات»، بهدف توحيد العمل الحكومي كمنظومة واحدة على المستويين الاتحادي والمحلي، ومناقشة القضايا التنموية بشكل سنوي على المستويات الحكومية كافة، بحضور المسؤولين وصناع القرار، وإشراك القطاعات الوطنية في وضع التصور التنموي للدولة وصولاً إلى مئوية الإمارات 2071.

المتقدمة، تطورات مهمة مسار الأمل، في جلسة بعنوان «مسبار الأمل - 8 أشهر على الإطلاق»، وسلط معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير دولة الرئيس التنفيذي لشركة بترو أوبوتي الوطنية «أدنوك» ومجموعة شركاتها، الضوء على التطورات المتوقعة في قطاع الطاقة، في جلسة بعنوان «الإمارات واستشراف مستقبل النفط». وشهدت الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات في يومها الأول مناقشة عدد من المبادرات الوطنية في 3 محاور، هي: المجتمع

عهد دبي، وسمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية، وسمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي، ولي عهد ونائب حاكم الشارقة، وسمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي، ولي عهد عجمان، وسمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي، ولي عهد الفجيرة، وسمو الشيخ راشد بن سعود بن راشد المعلا، ولي عهد أم القيوين، وسمو الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي، ولي عهد رأس الخيمة، والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، وسمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، وسمو الشيخ ذياب بن محمد بن زايد آل نهيان، رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي.

4 جلسات

وتضمنت أجندة اليوم الأول للاجتماعات

الإمارات التي عقدت في 26 و27 سبتمبر 2017 حققت نجاحاً ملحوظاً تمثل في إطلاق 4 استراتيجيات طويلة المدى، وهي: استراتيجية القوة الناعمة للإمارات، واستراتيجية الإمارات للتعليم العالي، واستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، واستراتيجية الإمارات للأمن الغذائي 2051، والاستراتيجية الوطنية للغذاء، إضافة إلى إطلاق 7 استراتيجيات طويلة الأمد، هي: استراتيجية المهارات المتقدمة، واستراتيجية الإمارات للعلوم المتقدمة، واستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، والأجندة الثقافية لدولة الإمارات 2031، والأجندة الوطنية لجودة الحياة، إضافة إلى إطلاق أكثر من 100 مبادرة وطنية في قطاعات مشتركة بين الجهات الاتحادية والمحلية تشمل: التعليم والصحة والأمن والإسكان والاستثمار والخدمات الحكومية.

الإمارات 2021، فيما بحث المشاركون سبل تعزيز تكامل الجهود الوطنية وتطوير البنية التحتية المستقبلية للدولة والاستعدادات والخطط لاستضافة الحدث الأهم عالمياً إكسبو 2020 دبي. وتهدف الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات المنصة الكبرى والأشمل التي تجمع فريق عمل دولة الإمارات إلى توحيد العمل الحكومي في منظومة واحدة على المستويين الاتحادي والمحلي، وبحث الموضوعات التنموية بمختلف المجالات، وإشراك القطاعات الوطنية في وضع التصور التنموي للدولة، واستعراض الجهود والبرامج التي تم إنجازها لتحقيق رؤية الإمارات 2021 وصولاً إلى مئوية الإمارات 2071، بحضور أكثر من 500 مسؤول حكومي، بما يسهم في دعم جهود مواءمة الاستراتيجيات الاتحادية والمحلية والتنسيق بينها، لرفع مستوى الأداء والإنتاجية وتعزيز الاقتصاد الوطني. واستعرض فريق عمل حكومة الإمارات حصيلة عام 2018 في مجال المؤشرات الوطنية والأجندة الوطنية نحو تحقيق رؤية

الإماراتي، ويشمل: المعلم، ونهج زايد، والمتقاعدين، والطفولة المبكرة، فيما يضم محور الاقتصاد: الترويج التجاري، وتأسيس الأعمال، والاقتصاد الرقمي، وتعزيز السياحة، بينما يضم محور تطوير الخدمات: بوابة الدفع الوطنية، والملف الصحي الموحد، والملف الرقمي لكل متعامل. وتوزعت المبادرات بين تطوير ومناقشة برامج وقوانين وتشريعات وأسياسات وطنية تهدف إلى توفير حياة أفضل للمواطنين، وتلبية تطلعاتهم في تطوير خدمات تسهم في تعزيز جودة الحياة في مجتمع دولة الإمارات. وركزت اجتماعات فرق ورش العمل على بحث سبل تطوير البرامج والمبادرات المقدمة للمواطنين، ومتابعة المستهدفات والاستراتيجيات الوطنية التي تم إطلاقها خلال الدورات السابقة، والوقوف على آلية تطويرها للارتقاء بالعمل الحكومي في دولة الإمارات.



الاجتماعات السنوية
لحكومة دولة الإمارات
2019



محمد بن راشد ومحمد بن زايد: فريقنا الحكومي يجسد نموذج الدولة اتحادياً ومحلياً



■ محمد بن راشد ومحمد بن زايد وحمدان بن محمد



■ محمد بن راشد ومحمد بن زايد وحمدان بن محمد وسلطان بن محمد وعمار النعيمي خلال الاجتماعات الحكومية | تصوير: سيف محمد وخليفة اليوسف



■ حمدان بن محمد وحمدان بن راشد وعمار النعيمي ومحمد بن سعود ومنصور بن زايد



■ محمد بن راشد ومحمد بن زايد وحمدان بن محمد وسلطان بن محمد وعمار النعيمي ومحمد الشرقي وراشد المعلا ومحمد بن سعود وسيف بن زايد



■ حمدان بن راشد ومحمد بن سعود ومنصور بن زايد وخالد وديان بن محمد ومحمد القرقاوي وأبور قرقاش وعبيد الطاير وخلدون المبارك



■ حصة بوحמיד وجميلة المهيري وشما المزروعى ومرم المهيري وضاحي خلفان وحمد المدفع وسيف الشعفار وعبدالله المري وفارس المزروعى



■ لطيفة بنت محمد وثاني الزيودي وعبدالرحمن آل صالح وهالة بدري والحضور



■ داوود الهاجري وسعيد الطاير وحمد الشيباني ومحمد المري ومنى بوسمرة وشمسة صالح وعبد الباسط الجناحي



■ منى المري ومنى بوسمرة وشمسة صالح

الاجتماعات السنوية
لحكومة دولة الإمارات
2019



محمد بن راشد ومحمد بن زايد يستعرضان وأولياء العهود خطط تحقيق مئوية الإمارات 2071



محمد بن راشد ومحمد بن زايد خلال ترؤسهما اجتماع أولياء العهود بحضور حمدان بن محمد وسلطان بن محمد وعمار النعيمي ومحمد الشرقي وراشد المعلا ومحمد بن سعود ومنصور بن زايد وخالد بن محمد بن زايد | تصوير: راشد المنصوري

- أولياء العهود: الاجتماعات ترسخ نهج الإمارات في تعزيز استمرارية التطور لتحقيق طموحات الشعب الإماراتي
- عرض مخرجات الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات بما تشمله من جلسات نوعية واجتماعات لفرق العمل
- استعراض أهم النتائج التي تحققت في مختلف قطاعات وأولويات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2071

العمل على الخطط والاستراتيجيات لتحقيق مئوية الإمارات 2071. كما تم خلال الاجتماع استعراض أهم النتائج التي تحققت في مختلف قطاعات وأولويات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، والأرقام المعروضة ضمن الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات والتي تؤكد حدوث تقدم كبير في مجالات وقطاعات حيوية عدة، وذلك وفق مؤشرات وطنية وإقليمية وعالمية. واطلع سمو أولياء العهود على جملة من الإنجازات في القطاعات الحيوية المختلفة ومن بينها المنظومة التعليمية، والمنظومة الاقتصادية، وقطاع البيئة والبنية التحتية، والمنظومة الصحية، إضافة إلى إنجازات منظومة الأمن لحكومة دولة الإمارات الحدث الأبرز على أجندة الغاليات الحكومية. وأكد سمو أولياء العهود أن هذه الاجتماعات ترسخ نهج دولة الإمارات في تعزيز استمرارية التطور لتحقيق طموحات وطموحات الشعب الإماراتي، ووضع تصور للمرحلة المقبلة في ظل سعي الدولة لخلق مستقبل مستدام مبني على المعرفة، وفق خطط استراتيجية، تؤكد الدور الريادي والقدرة على تخطي المستقبل.

ولي عهد الفجيرة: الاجتماعات تضع الخطوات العملية للنهج التنموي

الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات، على صعيد مسيرة التنمية بالإمارات التي اتسمت بالشمولية، وقامت على الإبداع والابتكار وإسعاد المواطن، محققةً قفزات نوعية لبلوغ مستويات عالية من النمو والتقدم في شتى مجالات الحياة. وأكد أن المشوار التنموي في إمارة الفجيرة لا ينفصل عن استراتيجية التنمية في الدولة فالحكومات المحلية والاتحادية، وانطلاقاً من الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات تعمل على تحقيق تنمية مستدامة محورها الإنسان، وضمان جودة حياة عالية للمواطنين، وقال: «حرصنا، في استراتيجياتنا وخططنا المحلية، على تعزيز تطورات قيادتنا الرشيدة في بناء نهضة الدولة ومستقبلها».

يخدم استراتيجيتي «رؤية الإمارات 2021» و«مئوية الإمارات 2071»، وعبر سمو ولي عهد الفجيرة، في تصريح له بمناسبة انعقاد الاجتماعات، عن ثقته بأن الاجتماعات السنوية لهذا العام ستخرج بخطة عمل طموحة للسنوات العشر المقبلة التي تمثل المرحلة الأولى من مئوية لتحقيق أهدافها التي بلورها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووضعت هدفها الجوهري جعل دولة الإمارات في عداد أفضل دول العالم بحلول عام 2071. وثمن سموه جهود القيادة الحكيمة لصاحب السمو

أكد سمو الشيخ محمد بن حمد بن محمد الشرقي، ولي عهد الفجيرة، أهمية انعقاد الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2019 في العاصمة أبوظبي، بوصفها ملتقى وطنياً يجمع متخذي القرار كافة من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، ومختلف القطاعات الوطنية، لوضع الخطوات العملية للنهج التنموي لسياسات الدولة ومشاريعها وأداة تنفيذها ومتابعتها، وذلك وفق استراتيجيات عمل رسمت ملامحها رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وتحدد الاجتماعات السنوية اتجاهاتها بما

ترأس صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، اجتماع سمو أولياء العهود في دولة الإمارات خلال «الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات» التي انطلقت أمس في أبوظبي، والتي تمثل اللقاء الوطني الأكبر من نوعه لمناقشة ومتابعة تطور الإنجازات والأداء الحكومي الاتحادي والمحلي، وصياغة توجيهات الدولة المستقبلية بما يساهم في تعزيز المكتسبات الوطنية والبناء عليها. عقد اجتماع سمو أولياء العهود.. بحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وسمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي عهد ونائب حاكم الشارقة وسمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي ولي عهد عجمان وسمو الشيخ محمد بن حمد بن محمد الشرقي ولي عهد الفجيرة وسمو الشيخ راشد بن سعود بن راشد المعلا ولي عهد

بما تشمله من جلسات نوعية واجتماعات لفرق العمل المشتركة من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، تساهم بمتابعة مستهدفات الأجندة الوطنية التي تم إنجازها لرؤية الإمارات 2021، ومتابعة

الرومي، وزيرة دولة للسعادة وجودة الحياة مدير عام مكتب رئاسة مجلس الوزراء، وعبدالله بن طوق، أمين عام مجلس الوزراء. وتم خلال الاجتماع عرض مخرجات الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات

أم القيوين وسمو الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي ولي عهد رأس الخيمة.. وبحضور سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، وسمو الشيخ خالد بن محمد بن

بحضور محمد بن راشد ومحمد بن زايد

سلطان الجابر: رؤية القيادة عززت مكانتنا الرائدة بقطاع الطاقة

الصناعة وتنويع الاقتصاد. وأوضح معالي سلطان الجابر، أن نموذج تعزيز الشراكات الاستراتيجية الذي نفذته أدنوك، ساهم في استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوسيع نطاق البرنامج، ليشمل شركاء جدد، بما يعكس الثقة العالمية الراسخة بالمنظومة التشريعية والتنظيمية، والبيئة الآمنة والمستقرة التي توفرها دولة الإمارات. وأكد معاليه أن الحرص على الريادة البيئية في أدنوك، بدأ مع المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والذي وجه في سبعينيات القرن الماضي، بوقف حرق الغاز، موضحاً أن أدنوك تعد اليوم من ضمن أقل المنتجين في العالم من حيث حرق المواد الهيدروكربونية وانبعاثات غاز الميثان. وأوضح أن الطلب على النفط والغاز والمشتقات والمنتجات البتروكيماوية في نمو وتزايد، وبما أن هناك استخدامات جديدة للنفط والغاز، مثل إنتاج وقود الهيدروجين النظيف، فلا بد أن نستمر في مرونتنا في إدارة الأعمال، ونستثمر في البحث والتطوير لاستباق التغييرات المحتملة، وأن نكون دائماً في مقدم القطاع، ومواصلة العمل على تحقيق أعلى قيمة ممكنة من مواردنا، واستكشاف مجالات نمو جديدة للاستمرار في تحقيق قيمة إضافية من كل جزيء نفط نتججه، مؤكداً أن النفط والغاز مكون أساسي ضمن مزيج الطاقة العالمي المستقبلي. وشدد معاليه على أهمية دور التكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الرقمية، في تحفيز النمو الذكي، وأن أدنوك بدأت بالفعل بالاستفادة منها في خفض التكاليف، وتطوير العمليات، وخفض البصمة البيئية. وأكد أنه من خلال تضافر جهود فريق العمل، وبوجود العزيمة والإرادة، ستواصل أدنوك العمل على تحقيق رؤية القيادة في تنويع الاقتصاد، والاستثمار الأمثل في المستقبل، وضمان استدامة الأعمال.

■ **أبو ظبي - البيان**

بتوجيهات محمد بن زايد.. «أدنوك» نفذت نقلة استراتيجية نوعية لتعزيز القيمة في جميع مراحل عملياتها

7 مليارات برميل نفط و168 مليار قدم³ من الغاز أضيفت إلى الاحتياطيات المؤكدة

■ برنامج «أدنوك» لتعزيز القيمة المحلية المضافة أعاد توجيهه 26 مليار درهم للقطاع الخاص المحلي في 2019

■ سواصل الاستثمار في المواهب الوطنية واستدامة الأعمال واستشراف المستقبل



خفض التكاليف، وفي الوقت نفسه، زيادة السعة الإنتاجية، وكذلك زيادة الإنفاق في الاقتصاد المحلي، من خلال برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة، الذي أعاد توجيهه 26 مليار درهم إلى القطاع الخاص المحلي في عام 2019 فقط. وأكد معاليه استمرار نمو الأعمال، والتوسع في جهود الاستكشاف والتنقيب، والتي أدت إلى إضافة 7 مليارات برميل نفط، و168 مليار قدم مكعبة من الغاز، إلى الاحتياطيات المؤكدة، لترتفع دولة الإمارات من المرتبة السابعة إلى السادسة عالمياً، من حيث احتياطيات النفط والغاز، ما يساعد في تحقيق استراتيجية أدنوك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز في الدولة، وبما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع

للمساهمة بتنويع واستدامة النمو الاقتصادي، وأن التركيز على خفض تكلفة الإنتاج، هو عامل أساسي في استمرارية وإطالة أمد استثمار الموارد الهيدروكربونية. واستعرض معاليه المبادئ الأساسية لتحقيق النقلة النوعية للتطوير المؤسسي، والتي شملت مواجهة الفجائيق وتقليلها، وتشخيص نقاط القوة والضعف، وتطوير رؤية وخطة طموحة، وإيضاحها لجميع أفراد المؤسسة، وتشكيل فريق عمل فعال، وتوحيد الجهود والقدرات والإمكانات، وبدء جهود التطوير، وإجراء التعديلات اللازمة عند الضرورة، والاستثمار في تدريب وتطوير الكوادر الوطنية، وتمكين المرأة، وترسيخ ثقافة الابتكار والأداء المتميز. وأوضح معاليه أن أدنوك ركزت على

الطاقة خلال العقد الأخير، وأهم التوجهات المستقبلية، مستعرضاً العوامل والمتغيرات الجيوسياسية التي تؤثر في اقتصادات وسعر النفط، وتنامي هذه العوامل في الفترة الأخيرة، مدفوعة بالتكنولوجيا الجديدة، وظهور النفط الصخري، وتزايد دور الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية. وقال معالي سلطان الجابر: «عملاً بتوجيهات القيادة الرشيدة، ودعم ومتابعة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بدأت أدنوك تنفيذ نقلة استراتيجية نوعية شاملة، لتعزيز القيمة في جميع مراحل وجوانب الأعمال، تحقيقاً لرؤية سموه، بأن النفط هو العمود

شهد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، جلسة مستقبل النفط، ضمن أعمال الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، التي انطلقت أمس في العاصمة أبوظبي. حضر الجلسة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي، وسمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي عهد ونائب حاكم الشارقة، وسمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي ولي عهد عجمان، وسمو الشيخ محمد بن حمد بن محمد الشرقي ولي عهد الفجيرة، وسمو الشيخ راشد بن سعود بن راشد المعلا ولي عهد أم القيوين، وسمو الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي ولي عهد رأس الخيمة. وأكد معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر وزير دولة، الرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها، خلال حديثه في الجلسة، أن رؤية قيادة دولة الإمارات، أرست نظرة مستقبلية بعيدة المدى لمستقبل الطاقة والنفط، بما يعزز المكانة الرائدة والمتقدمة للدولة في القطاع، موضحاً أن النقلة النوعية التي نفذتها شركة بتروول أبوظبي الوطنية (أدنوك) للتطوير والتحديث المؤسسي بالاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا، تهدف إلى استمرار المساهمة في تحقيق رؤية القيادة بتنويع مصادر الدخل، والاستثمار في المواهب الوطنية، واستدامة الأعمال واستشراف المستقبل. جاء ذلك خلال مشاركته في جلسة «الإمارات واستشراف مستقبل النفط»، ضمن أعمال اليوم الأول للاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات، قدم خلالها نظرة شاملة لظروف ومتغيرات قطاع



الاجتماعات السنوية
لحكومة دولة الإمارات
2019



محمد بن راشد ومحمد بن زايد يشهدان آخر مستجدات مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ



■ محمد بن راشد ومحمد بن زايد وحمدان بن محمد وحمدان بن راشد وسلطان بن محمد بن سلطان وعمار النعيمي ومحمد الشرقي ومحمد بن سعود وسيف ومنصور بن زايد وخالد وذياب بن محمد ومحمد القرقاوي | تصوير: خليفة اليوسف

سارة الأميري:

مسبار الأمل يحقق هدفاً أسمى لشعب الإمارات ورسالة أمل للشباب



■ سارة الأميري متحدثة خلال الجلسة

محمد بن راشد يكرم أوائل الإمارات في عام التسامح اليوم



■ سلطان فهد

■ دبي - البيان

برعاية وحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وضمن أعمال الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات 2019، يقام من أوائل الإمارات، بحضور شخصيات وطنية ومسؤولي الجهات الحكومية في الدولة.

وكان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أعلن عن تخصيص حفل أوائل الإمارات لهذا العام، لتكريم الشخصيات والمبادرات الداعمة والرائدة في التسامح في دولة الإمارات، والاحتفاء بإنجازاتها في إبراز قيم التسامح في مجتمع الإمارات، وافتتاحه على العالم وثقافته، بما يجسد أهداف وتوجهات عام التسامح، الذي أعلن عنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله.

ولاقت حملة الترشيح، عبر وسم #أوائل_الإمارات، والموقع الإلكتروني، تفاعلاً وصدى كبيراً لدى المتابعين، حيث تم استلام أكثر من 3000 ترشيح، حتى يوم الجمعة الماضي.

وأكد سلطان فهد المنسق العام لحفل أوائل الإمارات، أن دعوة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للمواطنين والمقيمين، إلى ترشيح الشخصيات والمشاريع والمبادرات التي عززت التسامح في الإمارات، تؤكد محورية التسامح، كنهج في الدولة، وضع أسسه ومبادئه، المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

وقال: «تكريم نماذج ساهمت في نشر التسامح

يُذكر أن مبادرة أوائل الإمارات، تهدف إلى تعزيز النماذج الإماراتية المتميزة في المجالات المختلفة، وتسليط الضوء على إنجازاتها، وإبراز أوائل المنجزين الإماراتيين، والمقيمين ممن عملوا بإخلاص منذ تأسيس دولة الإمارات، وحتى اليوم، لترسيخ روح الاتحاد، إضافة إلى فئة الشباب المتميزين في مختلف المجالات، الذين ساهموا في رفع علم الدولة في كافة المحافل. انطلقت المبادرة في عام 2014، حيث كرمت خلال دوراتها السابقة حتى عام 2018، أكثر من 190 شخصية ومبادرة من كافة إمارات الدولة، واحتفت بقصص نجاحهم وتميزهم، ومنحتهم ميدالية أوائل الإمارات السابقيين في مختلف المجالات، ليُسلطوا ضمن الأوائل المنجزين.

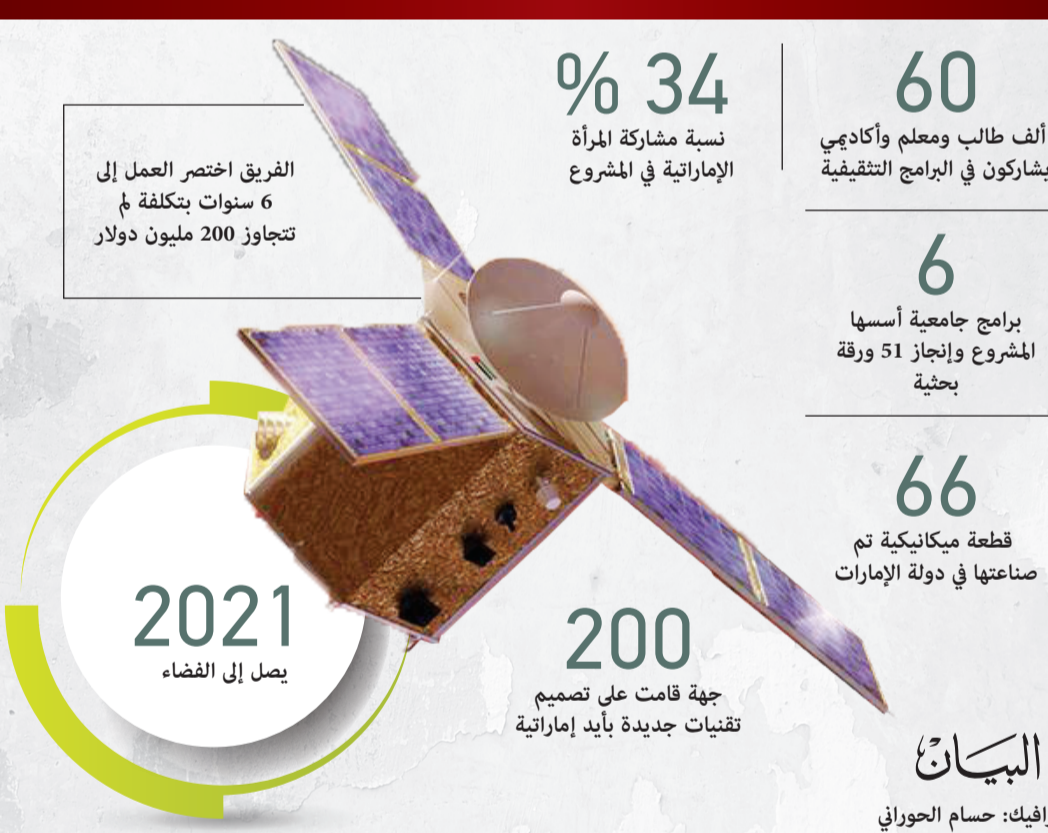
هدف

يُذكر أن مبادرة أوائل الإمارات، تهدف إلى تعزيز النماذج الإماراتية المتميزة في المجالات المختلفة، وتسليط الضوء على إنجازاتها، وإبراز أوائل المنجزين الإماراتيين، والمقيمين ممن عملوا بإخلاص منذ تأسيس دولة الإمارات، وحتى اليوم، لترسيخ روح الاتحاد، إضافة إلى فئة الشباب المتميزين في مختلف المجالات، الذين ساهموا في رفع علم الدولة في كافة المحافل. انطلقت المبادرة في عام 2014، حيث كرمت خلال دوراتها السابقة حتى عام 2018، أكثر من 190 شخصية ومبادرة من كافة إمارات الدولة، واحتفت بقصص نجاحهم وتميزهم، ومنحتهم ميدالية أوائل الإمارات السابقيين في مختلف المجالات، ليُسلطوا ضمن الأوائل المنجزين.

مسبار الأمل.. نموذج في الإنجاز والكفاءة

يبدأ «مسبار الأمل» رحلته إلى الفضاء في يوليو 2020 ليصل إلى مدار المريخ في فبراير 2021، وأنهى فريق العمل مجموعة اختبارات تحاكي بيئة الفضاء، والتي تعد إحدى أهم مراحل تطوير المسبار.

ونجح فريق مسبار الأمل في الالتزام بميزانية المشروع التي تم تحديدها من قبل حكومة الإمارات، والتي تعد أقل من كلفة أي مشروع في العالم، حيث بلغت ثلث تكلفة مشاريع مماثلة، ما يجعل المسبار نموذجاً للسرعة في الإنجاز والكفاءة والتصميم من الناحيتين المالية والعملية، وبعد 6 سنوات من العمل الدؤوب لم يتبق على الإطلاق سوى 8 أشهر فقط.



البيان

غرافيك: حسام الحوراني

بروح الفريق الواحد والتسامح يحقق إنجازات عظيمة على مستوى المنطقة والعالم.

مراحل الإنجاز

واستعرضت آخر مستجدات مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ «مسبار الأمل» الذي سيبدأ رحلته إلى الفضاء في يوليو 2020 ليصل إلى مدار المريخ في فبراير 2021، وأشارت إلى أن فريق العمل أنهى هذا الأسبوع مجموعة اختبارات تحاكي بيئة الفضاء، والتي تعد إحدى أهم مراحل تطوير المسبار. وأضافت: «نجح فريق مسبار الأمل

في هذا المشروع تبلغ نحو 34%، بينما لا تزيد المشاركة النسائية في مشاريع مشابهة عالمياً على 14%، لتكون بذلك نسبة مشاركة الإماراتية الأعلى في العالم.

إنجاز عالمي

واستعرضت أحدث الصور والفيديوهات لفريق العمل أثناء إجراء الاختبارات العلمية للمسبار في مختبرات متخصصة، مؤكدة أن مسبار الأمل الذي طوره أبناء الإمارات هو ملك للإنسانية يقدم لها بيانات جديدة وترصد للمرة الأولى عن الغلاف الجوي للمريخ، ويرسل 1000 غيغابايت من البيانات للمجتمع العلمي

في الإمارات لاستكشاف المريخ «مسبار الأمل» الذي سيبدأ رحلته إلى الفضاء في يوليو 2020 ليصل إلى مدار المريخ في فبراير 2021، وأشارت إلى أن فريق العمل أنهى هذا الأسبوع مجموعة اختبارات تحاكي بيئة الفضاء، والتي تعد إحدى أهم مراحل تطوير المسبار. وأضافت: «نجح فريق مسبار الأمل

وأضافت سارة الأميري: «إن المشروع ساهم بالفعل في تطوير قدرات العشرات من العلماء المتخصصين في مجال علوم المريخ، فضلاً عن تأسيس 6 برامج جامعية في علوم الفضاء، وإنجاز 51 ورقة بحثية متخصصة بدراسة الغلاف الجوي للمريخ تم عرضها في العديد من المؤتمرات والفعاليات الدولية». وأكدت أن مراحل المشروع شهدت تنظيم أكثر من 100 اجتماع لمراجعة تصاميم الأنظمة الفرعية في المسبار من قبل متخصصين مستقلين في مجال الفضاء، إضافة إلى تطوير أكثر من 200 تصميم لتقنيات جديدة، وصناعة 66 قطعة ميكانيكية في دولة الإمارات.

حول العالم ودراستها أولاً بأول على مدى أربع سنوات من عمل المسبار حول مدار الكوكب الأحمر. وقالت الأميري: «يقدم مشروع مسبار الأمل إجابات علمية للعديد من الأسئلة المهمة بالنسبة للمجتمع العلمي المختص في علوم المريخ، مثل حالة الطقس في علوم المريخ، والتغيرات في الطبقة السفلى على الطبقات العليا وتلاشي الغلاف الجوي والتغيرات المناخية الموسمية، وذلك من خلال بيانات ومعلومات شاملة ومتاحة لأكثر من 200 جهة علمية وبحثية حول العالم».

بوابة الدفع الوطنية ترتقي بالخدمات وتسهّل حياة المتعامل

■ أبوظبي - البيان

بحثت الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، سبل تطوير مبادرة «بوابة الدفع الوطنية»، التي تمثل منصة وطنية شاملة تهدف لتوفير خدمات مالية مرنة وفعالة للمتعاملين، وربط الخدمات الحكومية على المستوى الاتحادي والمحلي، وتعزيز كفاءة الحكومة من خلال تنسيق قنوات الدفع بما يعزز التكامل، ويسهم في توفير قنوات متنوعة لإنجاز المعاملات.

وتتبنى بوابة الدفع الوطنية حلولاً وتطبيقات تكنولوجية متقدمة تهدف لتوفير بيئة إلكترونية آمنة للمتعامل، تمكنه من إنجاز معاملاته بسهولة ويسر بخطوة واحدة، وتمثل نقلة تطويرية جديدة لمشروع الدرهم الإلكتروني، تضمن تنسيق الإجراءات الحكومية في المعاملات المالية على المستويين الاتحادي والمحلي.

وتعمل المنصة على دراسة الإجراءات المالية المشتركة بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، وتبسيطها وتنظيمها



■ عبيد الطاير متحدثاً خلال الجلسة | من المصدر

إلى تمكين المتعاملين من الحصول على باقات من الخدمات المشتركة على المستويين المحلي والاتحادي، والدفع من خلال خطوة واحدة بأساليب حديثة، تضمن تنوع وسائل الدفع وإمكانية استخدامها وتزويدها بأحدث الأدوات التكنولوجية لتسهيل وصول المتعاملين إليها من أي مكان، واليوم من خلال مبادرة «بوابة الدفع الوطنية» تعمل الحكومة على تعزيز رؤيتها في توفير خدمات استباقية لدى المتعامل. وأشار عبيد الطاير إلى أن البوابة تهدف

بما يعزز تجارب المتعاملين، ويسهّل حصولهم على الخدمات. وأكد معالي عبيد بن حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية، أن حكومة دولة الإمارات تحرص دائماً على تطوير خدماتها وتزويدها بأحدث الأدوات التكنولوجية لتسهيل وصول المتعاملين إليها من أي مكان، واليوم من خلال مبادرة «بوابة الدفع الوطنية» تعمل الحكومة على تعزيز رؤيتها في توفير خدمات استباقية لدى المتعامل. وأشار عبيد الطاير إلى أن البوابة تهدف

الاجتماعات السنوية
لحكومة دولة الإمارات
2019



اجتمع مع أمناء المجالس التنفيذية لإمارات الدولة

منصور بن زايد: تكامل الخدمات الاتحادية والمحلية أولوية

هزاع بن زايد: الاجتماعات حافز للتفكير والعمل الجماعي



وحافزاً للتفكير والعمل الجماعي ومنطلقاً للمراجعة والتطوير بهدف حفظ ما تحققت والتخطيط لمستقبل حافل بالإنجازات.

دبي - البيان

أكد سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، أن الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات أصبحت حدثاً فريداً من نوعه وحافزاً للتفكير والعمل الجماعي ومنطلقاً للمراجعة والتطوير بهدف حفظ ما تحققت والتخطيط لمستقبل حافل بالإنجازات. وقال سموه عبر «تويتر»: «انطلاقاً من رؤية الشيخ محمد بن راشد والشيخ محمد بن زايد فإن الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات التي انطلقت اليوم (أمس) أصبحت حدثاً فريداً من نوعه



منصور بن زايد مترساً الاجتماع بحضور محمد القرقاوي وعهود الرومي وأمناء المجالس | من المصدر

سموه: ضرورة تمكين نمو القطاع الاقتصادي من خلال إعادة النظر في الرسوم الحكومية

مناقشة عدد من الخطط والمبادرات التنسيقية والتركيز على أهمية تعزيز تنافسية الدولة في المؤشرات العالمية

أبوظبي - وام

اجتمع سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، مع أمناء المجالس التنفيذية لإمارات الدولة، ضمن أعمال الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، حيث أكد سموه خلال اللقاء أهمية تحقيق أعلى مستويات التعاون والتكامل في الخطط والسياسات على المستويين الاتحادي والمحلي، بما يعزز مكانة الدولة ويساهم في تحقيق نقلة نوعية في الأنظمة التشريعية والخدمية والاقتصادية، مشيراً سموه

وحدة على المستويين الاتحادي والمحلي، ومناقشة القضايا التنموية بشكل سنوي على كافة المستويات الحكومية، بحضور كافة المسؤولين وصناع القرار، وإشراك مختلف القطاعات الوطنية في وضع التصور التنموي للدولة وصولاً لمئوية الإمارات 2071. يذكر أن أعمال الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات بدورها الثالثة، انطلقت أمس، في أبوظبي، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

مجلس الوزراء لدعم ملف التوطين في الدولة والتي كان من أبرزها: تشكيل لجنة التوطين التي تضم في عضويتها ممثلين من الجهات المحلية للتنسيق بشأن تطبيق قرارات وأنظمة التوطين المعتمدة، واعتماد آليات التوطين في الحكومة الاتحادية، ورفع نسبة التوطين في عدد من القطاعات ذات الأولوية، ورفع نسبة التوطين في الخدمات المساندة للشركات الحكومية وشبه الحكومية، ودعم وتأهيل قدرات المواطنين للعمل في القطاع الخاص. وتمثل الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات أكبر تجمع وطني سنوي، وتهدف إلى توحيد العمل الحكومي في منظومة

مستهدفات ملف التوطين في الدولة. وأكد سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان ضرورة تمكين نمو القطاع الاقتصادي من خلال إعادة النظر في الرسوم الحكومية، وتعزيز تنافسية الدولة من خلال الارتقاء بجاذبية بيئة الأعمال، وأهمية تكامل الخدمات الحكومية بما يخدم المواطن، مشدداً سموه على ضرورة التنسيق ومواءمة أجدات العمل على المستويين الاتحادي والمحلي. وركز سموه خلال اجتماعه مع أمناء المجالس التنفيذية في الإمارات على أهمية ملف التوطين كأولوية وطنية، مشيراً سموه إلى حزمة القرارات التي أصدرها

للمجلس التنفيذي بعجمان، والدكتور محمد عبداللطيف خليفة الأمين العام للمجلس التنفيذي في إمارة رأس الخيمة وحמיד راشد الشامي أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة أم القيوين ومحمد سعيد الضحاني مدير الديوان الأميري بالفجيرة، وراشد العامري وكيل وزارة شؤون الرئاسة للتنسيق الحكومي. وناقش الاجتماع عدداً من الخطط والمبادرات التنسيقية المهمة، وركز على أهمية تكامل الخدمات الحكومية، وتعزيز تنافسية الدولة في المؤشرات العالمية وفي مجالات سهولة ممارسة الأعمال، ودعم تكامل السياسات والتشريعات الحكومية على المستويين الاتحادي والمحلي، وتحقيق

إلى أن تكامل الخدمات الحكومية الاتحادية والمحلية أولوية. حضر الاجتماع معالي محمد بن عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، ومعالي عهود بنت خلفان الرومي وزيرة دولة للسعادة وجودة الحياة مدير عام مكتب رئاسة مجلس الوزراء، وعبدالله بن طوق الأمين العام لمجلس الوزراء، والدكتور أحمد مبارك المزروعى الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، وعبدالله البسطي الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة دبي، والمستشار سلطان علي بن بطي المهيري أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، وسعيد سيف المطروشي الأمين العام

مناقشة تشكيل منظومة وطنية مستمدة من نهج وإرث زايد

القادمة، إضافة إلى ترسيخ قيم استدامة الثروة البيئية والطبيعية في فكر المواطن الإماراتي لصنع مستقبل أفضل لأجيال الغد.

نهج عالمي

ويبحث فريق عمل حكومة الإمارات تطوير حالات دراسية لـ«نهج زايد»، بالتعاون مع أبرز الجامعات العالمية، لإبراز قيم المغفور له الشيخ زايد التي أسهمت في تشكيل الاتحاد، إضافة إلى حكيمته ومهاراته القيادية ورويته التنموية.

المنظومة التربوية

كما أكد المشاركون أهمية تشنئة جيل إماراتي واع بمسؤولياته وواجباته تجاه دولته وأسرته ووطنه، من خلال منظومة من القيم والمبادئ المستمدة من نهج الوالد المؤسس زايد، التي تركز على قيم الاتحاد والمواطنة والتسامح والاستثمار في الإنسان والاستدامة. وناقشت الاجتماعات مجموعة من المبادرات المجتمعية، من بينها إدراج نهج وقيم زايد في الأنشطة اللاصفية في مناهج وزارة التربية والتعليم، لتعزيز التماسك الوطني، وقرس الشعور بالهوية الوطنية بين الطلاب.



نورة الكعبي وميثاء الشامسي وعهود الرومي والحضور خلال النقاشات | من المصدر

وتطبيقها في شتى مناحي الحياة.

نقاش

وناقش المشاركون في الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات مبادرة لتطوير ميثاق وطني لنهج زايد وشخصيته وقيمه التي تشكل منظومة أخلاقية للمواطنين الإماراتيين، وترجمته لعدة لغات وتوزيعه في جميع المحافل المحلية والدولية للتعريف عن شعب الإمارات وقيمه المستندة من قيم الوالد المؤسس. وأكدوا أن قيمة الاتحاد كانت نقطة

ولا تزال تبض فيه، وتركت أثاراً إيجابية وحلماً أو دولياً.

وتابعت: «سنعمل على صياغة منظومة وطنية متكاملة من المبادئ والقيم المستمدة من فكر ورؤية ومسيرة زايد بما يسهم في ترسيخ صورة ذهنية إيجابية عالمية عن المجتمع الإماراتي لدى شعوب العالم»، مؤكدة أن ترسيخ قيم زايد وغرسها في نفوس الناشئة هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع لتربية أجيال تستلهم قيم زايد وتمسك بمبادئه

نورة الكعبي: ترسيخ صورة ذهنية إيجابية عن المجتمع الإماراتي لدى العالم

ميثاق وطني لنهج زايد وشخصيته وقيمه

تطوير حالات دراسية لـ«نهج زايد» بالتعاون مع جامعات عالمية

أبوظبي - البيان

بحثت الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات سبل تشكيل منظومة وطنية شاملة مستمدة من نهج وإرث ومبادئ الوالد المؤسس المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، ترسخ صورة إيجابية عن مجتمع وشعب دولة الإمارات، لدى شعوب العالم.

وأكدت معالي نورة الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة، أن حكومة دولة الإمارات تخرج في كل عام من خلال أعمال «الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات»، بمجموعة من المبادرات التي ترسم مستقبل عمل الحكومة للمرحلة المقبلة، إذ يتم طرح كل التحديات ومناقشة تطورات وطموحات الدولة وخدمة المواطن؛ من أجل الوصول إلى أفضل الحلول التي تضمن تحقيق كل الأهداف الوطنية وصولاً إلى مئوية 2071.

وأضافت: «ترك لنا الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - كنزاً معرفياً وإرثاً كبيراً من القيم الثقافية والاجتماعية التي نخر بها ونعتبرها أسلوب حياة لنا جميعاً، عاشت بين أبناء الوطن

معلومات صحية استباقية لكل إماراتي ضمن منصة وطنية شاملة

إسهام

وتسهم المنصة في تقليل الفحوص الطبية التي تجريها المستشفيات والعيادات الصحية بشكل متكرر، وتحصيل البيانات والفحوص، إضافة إلى مشاركة البيانات الصحية الخاصة مع الطبيب خارج الدولة مما يوفر الوقت ويرفع كفاءة التكاليف التشغيلية.

ويمثل الملف الصحي الوطني منصة وطنية متكاملة للبيانات الصحية تسهل تبادل المعلومات بين 3000 مستشفى وعبادة على مستوى الدولة، بينها 2841 عبادة و115 مستشفى حكومياً وخاصاً. كما يهدف إلى إنشاء سجل صحي متكامل، شخصي وسري يحوي المعلومات الشخصية، والأدوية، والتشخيص الطبي، ونتائج فحوص المختبر، وسجل الأمراض المزمنة، وفضيلة الدم، والحساسية، وغيرها من المعلومات، والربط بين المنشآت الصحية العاملة في الدولة، بما يضمن توفير رعاية صحية متقدمة، ورفع جودة ومستوى الخدمات الصحية.

وبلغ إجمالي عدد زيارات المرضى للمستشفيات الحكومية والخاصة نحو 6,9 ملايين زيارة في 2018، كما يمكن المريض من سهولة متابعة البيانات الصحية الشخصية عبر منصة مركزية موحدة، تمكن المريض من استلام التنبيهات والمعلومات التثقيفية المتعلقة بحالته، واستخدام المنصة لإجراء التعاملات الإلكترونية مثل المواعيد، والتواصل مع الطبيب من خلال الاستشارة عن بعد.



جانب من الجلسة | من المصدر

الملف الصحي الوطني يأتي في إطار استراتيجية الوزارة الهادفة لتقديم الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة، وتطوير نظم المعلومات الصحية، وبناء أنظمة الجودة والسلامة الصحية، وترسيخ ثقافة الابتكار، من خلال توفير كافة البيانات والخدمات الصحية لكل فرد، وتوفير أفضل الخدمات والرعاية الصحية وفقاً لملفه الصحي، مع تحديث الحالات المرضية، والصحية لكل الأفراد داخل المجتمع، وذلك بهدف تطوير جودة خدمات الرعاية الصحية في الدولة مع استخدام أحدث وسائل التكنولوجيا والحوكمة الصحية.

رقمية تضم قاعدة بيانات وطنية موحدة ومحدثة لكل السجلات الطبية للمرضى وإدارة البيانات الصحية بما يحفظ الخصوصية في إطار نظرة موحدة لضمان تلبية احتياجات المرضى قبل موعدها، وتحسين الكفاءة والجودة والأداء في مجال إدارة الصحة السكانية وتسهيل الوصول إلى بيانات المرضى، ترسيخاً لمكانة دولة الإمارات على خريطة الابتكار العالمية في صناعة الرعاية الصحية الإلكترونية وفق أعلى الممارسات العالمية في جودتها واستدامتها. وأضاف وزير الصحة ووقاية المجتمع أن

نظام صحي بعايير عالمية، في بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة، وفقاً لمؤشرات جودة الرعاية الصحية العالمية. وأضاف: «نطمح من خلال الأجنحة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 لتطبيق نظام صحي يستند إلى أعلى المعايير العالمية، وتعزيز وتمكين قطاع الرعاية الصحية في دولة الإمارات».

منصة صحية

وقال العويس: إن حكومة دولة الإمارات ناقشت الملف الصحي الوطني الذي يمثل منصة صحية

عبدالرحمن العويس: توفير أفضل رعاية صحية على قمة أولويات الحكومة

أبوظبي - البيان

بحثت حكومة دولة الإمارات خلال أعمال الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية التي انطلقت أمس، سبل توفير معلومات صحية استباقية لكل إماراتي ضمن منصة وطنية شاملة، من خلال إنشاء «الملف الوطني الصحي» وذلك ضمن محور «الحكومة»، لتعزيز القطاع الصحي في الدولة من خلال توفير منصة متكاملة للبيانات تحفظ الخصوصية وتسهل الحصول على أفضل الخدمات الصحية في الدولة.

رعاية

وأكد معالي عبدالرحمن بن محمد العويس، وزير الصحة ووقاية المجتمع، أن توفير أفضل مستويات الرعاية الصحية لأفراد المجتمع يأتي على قمة أولويات الحكومة الرشيدة، وضمن أولويات الأجنحة الوطنية لدولة الإمارات بتحقيق



الاجتماعات السنوية
لحكومة دولة الإمارات
2019



محمد القرقاوي:

الاجتماعات السنوية ترسخ تكامل العمل الحكومي



■ محمد القرقاوي خلال القمة الافتتاحية | من المصدر

خلال العشرية المقبلة. وقال إن نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص أقل من 5%. وإجمالي المواطنين من القوى العاملة في الدولة أقل من 10%. وهذا التحدي الذي أشار له صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في رسالة الموسم، يتطلب تكامل وتضافر الجهود لوضع حلول هيكلية طويلة الأجل. وأشار إلى عدد من التحديات الاقتصادية التي تتطلب تعزيز التكامل والتنسيق، وتطوير خطط اقتصادية موحدة، ومواءمة التوجهات الاقتصادية في مختلف المستويات الحكومية، مثل وجود نحو 40 منطقة اقتصادية حرة في الدولة، ما يتطلب تطوير توجهات لتعزيز تنافسية الإمارات عالمياً.

تجربة

وقال محمد القرقاوي: إن تجربة الإمارات في العمل الحكومي أصبحت نموذجاً يحتذى في كثير من دول العالم.. في السياحة والتجارة والموانئ والمطارات والتسهيلات الاستثمارية، ما يحتم علينا أن تطور أداءنا ونوحد جهودنا لترسخ تنافسيتها بما يواكب المتغيرات المتسارعة في العالم، عبر توحيد وتنسيق التوجهات الاقتصادية والتركيز على المشاريع الحيوية الاستراتيجية والاستفادة المثلى من مواردنا المالية الوطنية. الجدير بالذكر أن الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات تعد المنصة الكبرى والأهم التي تجمع فريق عمل حكومة الإمارات، تهدف إلى توحيد جهود العمل الحكومي في منظومة واحدة على المستويين الاتحادي والمحلي، لدراسة ومناقشة المواضيع التنموية في الدولة بمختلف المجالات، وإشراك القطاعات الوطنية في وضع التصور التنموي للدولة واستعراض الجهود والبرامج التي تم إنجازها في إطار تحقيق رؤية الإمارات 2021 وصولاً إلى مئوية الإمارات 2071. بمشاركة أكثر من 500 مسؤول حكومي من منخذي القرار لدعم جهود مواءمة الاستراتيجية والاتحادية والتنسيق فيما بينها، ورفع مستوى الأداء والإنتاجية وتعزيز الاقتصاد الوطني المستدام القائم على المعرفة والابتكار.

استراتيجي في أكثر من خمسين سوقاً عالمية، نستضيف أكبر المراكز المالية في المنطقة، ولدينا صناديق سيادية أكبر وأكثر من أي دولة أخرى في المنطقة، ونستقطب أكثر من 22 مليون سائح سنوياً، أكثر من أي دولة في المنطقة.

توازن

وتابع وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل: نحن ثاني أكبر اقتصاد عربي، لكننا أكثر اقتصاد عربي توازناً وازدحاماً وجذباً للاستثمارات وتعدداً في القطاعات، ونحن الدولة الأولى في جذب المواهب، والدولة الأكثر بناءً وتعميراً ومشاريع، والدولة الأسرع في تبني التكنولوجيا، ونحن الدولة الأولى عربياً وإسلامياً في برامج الفضاء والوحيدة التي تصل للمريخ، والدولة التي تملك أكثر صناعة عسكرية تطوراً في المنطقة العربية، والدولة التي تملك خطوطها الوطنية معتمداً أكبر أسطول طائرات في العالم، وأكثر مطار دولي ازدحاماً.

وقال معاليه: نحن أصحاب منظومة التميز الحكومي الوحيدة المعتمدة عالمياً من أكبر المنظمات الدولية، ونحن الحكومة الأكثر تبنياً للتكنولوجيا، والحكومة الأكثر مرونة تشريعياً، والحكومة الأولى التي تعين وزيراً للشؤون الاقتصادية ووزيراً للمهارات وتكنولوجيا المستقبل، والحكومة الأكثر شباباً في المنطقة، والحكومة التي دربت أكثر من 10 آلاف مسؤول حكومي أجني في عام واحد فقط، والحكومة الوحيدة التي لديها رؤية واضحة لخمس سنين مقلية.

وأضاف محمد القرقاوي أن حركة العالم ومتغيراته أسرع بكثير مما نعتقد، فنحن في عالم الصعود فيه سريع والتراجع فيه سريع أيضاً، ودولة الإمارات تسعى للكمال والتميز، وحكومتها تسعى دائماً لتحقيق رؤية القيادة في أن تكون الإمارات الرقم واحد عالمياً. وتطرق محمد القرقاوي إلى عدد من التحديات المحورية التي تتطلب تطوير معالجات استباقية لها، مع مضي دولة الإمارات في مسيرتها التنموية، مشيراً إلى أن أهم التحديات التنموية على الصعيد الاجتماعي تتمثل في التوطين، إذ تشهد الإمارات كل عام تخرج 25 ألف مواطن، ما يطرحد تحدي توفير 250 ألف وظيفة



■ الملتقى الأكبر لأصحاب القرار وأبناء الوطن لإيجاد حلول للتحديات المستقبلية

■ دولتنا الأفضل والأكثر تنافسية.. حركة العالم سريعة والإمارات تسعى للكمال

■ دربنا 10 آلاف مسؤول حكومي أجني في عام ولدينا منظومة تميز معتمدة

■ الإمارات تتفوق في 100 مؤشر تنموي إقليمي وتتصدر 50 مؤشراً عالمياً

■ محمد القرقاوي متحدثاً خلال الكلمة الافتتاحية | من المصدر

تنافسية عالمياً، الإمارات تتفوق في 100 مؤشر تنموي إقليمي، وتتصدر خمسين مؤشراً عالمياً، لدينا أفضل بنية تحتية، وتقدمنا في التنافسية العامة إلى المركز الخامس على مستوى العالم.

وأضاف: نعيش اليوم في دولة تعتبر الأكثر ارتباطاً بقرارات العالم عبر أكثر من 880 ألف حركة جوية سنوياً، وأكثر من 130 مليون إنسان يعمرون عبر مطاراتنا كل عام، ندير موانئ خارجية أكثر من أي دولة أخرى، وخطوطاً ملاحية تجارية في قلب حركة التجارة الدولية، ولدينا تواجد استثماري

وأكّد وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل أن دولة الإمارات اليوم ليست كما كانت قبل خمس أو عشر سنوات، والعالم بعد خمس سنوات لن يكون كعالم اليوم الذي تفوقت فيه دولة الإمارات، مشيراً إلى أن الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات تناقش تحديات الحاضر وتطلعات المستقبل بروح الفريق الواحد وأصحاب الهدف الواحد وإخوة البيت الواحد، لرسم الخطط وتطوير الرؤى لمواجهة التحديات. وقال القرقاوي: نعيش اليوم تحت ظل قيادتنا في دولة هي الأفضل إقليمياً والأكثر

الوطني الثامن والأربعين، لنستذكر أنه قبل 48 عاماً من اليوم، وقبل الثاني من ديسمبر من عام 1971 بإيام، كانت هناك أيضاً قيادتنا التي تلت الليل بالنهار لإنجاز مشروع الاتحاد، دورنا أن نعمل معاً كفريق عمل واحد، نعمل بنفس الروح بروية صاحب السمو رئيس الدولة، وحفظه الله، وتوجهات قيادتنا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وإخوانهم أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، لصناعة المستقبل خمسين عاماً قادمة.

بحث تعزيز التنافسية الاقتصادية والترويج للمنتجات الإماراتية عالمياً

المستهدفة من حيث فرص التمويل المتاحة، وشرح إجراءات التصدير، ودعم تنظيم المعارض والمهام الدولية، ورفد جهود مراكز الدعم الخارجي، وغيرها من الخدمات.

وتشكل هذه النقاشات النوعية دعماً لمجموعة من الخدمات الرائدة في دولة الإمارات، بما في ذلك خدمات النقل الجوي والبحري، وخدمات الضيافة والسفر، والاتصالات والتكنولوجيا، والخدمات المالية واللوجستية والإرشادية، بالاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدولة الإمارات، وما توفر فيها من بنى تحتية متطورة، وخدمات لوجستية متكاملة، وقطاع طيران مدني عالي الكفاءة وذو كفاءة عالمية رائدة، إضافة إلى كفاءة الخدمات الحكومية وفاعلية النظام القضائي وجودة الأنظمة المالية والضريبية والجمركية المحفزة للاستثمار، والتوظيف الواسع للتكنولوجيا الحديثة.

وقد حققت دولة الإمارات نجاحاً ملحوظاً في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة تتجاوز 70.5%، وتصدرت قائمة الدول العربية على مدار ست سنوات متتالية في مؤشر «سهولة ممارسة الأعمال»، واحتفظت بصدورها على مستوى المنطقة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت قيمتها نحو 10.4 مليارات دولار عام 2018.

وفي إطار جهود دولة الإمارات لتعزيز العلاقات التجارية مع مختلف دول العالم، ناقشت الاجتماعات كيفية تسريع وتيرة توقيع وتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والعالمية لتسهيل دخول السلع والخدمات الإماراتية في الأسواق العالمية وزيادة حصتها في تلك الدول، إضافة إلى مواجهة التحديات التجارية وقضايا الإغراق للسلع الإماراتية المصدر.



■ سلطان المنصوري ومريم المهيري وأحمد الصايغ والحضور خلال النقاشات | من المصدر

العالمية، ورفع نسبة مساهمة الصادرات من السلع والخدمات الوطنية في التجارة الخارجية غير النفطية من 22% إلى 30% خلال 3 سنوات.

منظومة للملاحق

وناقشت الاجتماعات تطوير منظومة متكاملة لإدارة الملاحق والمكاتب التجارية خارجياً لتعزيز دورها الرئيسي في زيادة العائد الاقتصادي لدولة الإمارات والشركات الخدمية الوطنية، وتوسيع التمثيل التجاري للدولة، من خلال افتتاح مكاتب تجارية كل عام في الدول التي تملك إمكانات محتملة للتعاون الاقتصادي.

«الإمارات تصنع»

كما بحثت حكومة الإمارات إجراءات لدعم مقدمي الخدمات ومنتجي السلع عبر بوابة «الإمارات تصنع» لصادرات السلع والخدمات الإماراتية، والتي ستوفر المعلومات الضرورية والأدوات اللازمة لتسهيل الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية

بعضاً من التحديات التي تواجه تلك الجهات، في صياغة سياسات واضحة من شأنها تعزيز الترويج التجاري عالمياً، ووجدنا أن هناك توحيداً في رؤية حكومة دولة الإمارات بين القيادات المحلية والاتحادية في شأن دعم التنافسية العالمية، ووضع أجندة محددة تُعزز من جودة المنتج الوطني، وتساهم في إيصاله للأسواق العالمية». وأكد معاليه: «الترويج التجاري هو الأساس الأول في التنمية الاقتصادية، وخلق فرص أكبر وفتح أسواق للمنتجات والخدمات الوطنية».

ترويج تجاري

لمواءمة وتوحيد الجهود الوطنية الاتحادية والمحلية في مجال الترويج التجاري، وبحثت حكومة الإمارات آلية تطوير البرنامج الوطني للترويج التجاري عبر وضع أطر عامة لتوفير البنية التحتية اللازمة لتمكين قطاع الخدمات الوطنية من دخول الأسواق العالمية، فضلاً عن تقديم حزمة من التسهيلات والامتيازات لرفع تنافسيتها

الوطنية في الأسواق العالمية». كما أكد معالي سهيل بن محمد المزروعى وزير الطاقة والصناعة أهمية العمل على تدفق المنتجات والخدمات الإماراتية خارجياً حتى تصل إلى الكميات التي من شأنها أن تدعم إنتاجيتها وتنافسيتها عالمياً. كما نوه معاليه بأهمية العمل على تطوير مقاييس ومعايير إماراتية تضاوي العالمية منها، ومن شأنها دعم ثقة المستهلكين الدوليين بالمنتج الوطني. وقال معاليه: «دخول منتجاتنا وخدماتنا الوطنية إلى أسواق جديدة واندماجها ضمن سلاسل القيمة المضافة عالمياً هي عامل رئيسي لتعزيز تنافسية قطاع الصناعة ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي». من جانبه أشار معالي أحمد علي الصايغ وزير دولة إلى أهمية ملف تعزيز الترويج التجاري لكل الخدمات والسلع الإماراتية. وقال معاليه: «من خلال المناقشات الجادة، عكسنا وجه نظر الصناع، والجمهور والجهات الحكومية في ما يتعلق بهذا الملف، وحددنا

أبوظبي- البيان

بحثت الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات، أمس، عدداً من المواضيع الهادفة إلى دعم تنافسية الاقتصاد في دولة الإمارات، والترويج للمنتجات والخدمات الإماراتية في الأسواق العالمية، وتشجيع منظومة النشاط الاقتصادي في الدولة، وزيادة تنافسية الصادرات الوطنية واستدامة موقعها عالمياً، بإشراف ومشاركة العديد من الوزارات ودوائر التنمية الاقتصادية وسلطات المناطق الصناعية المحلية.

وتم خلال الاجتماعات مناقشة البرنامج الوطني للترويج التجاري، وبوابة «الإمارات تصنع» لصادرات السلع والخدمات الإماراتية، منظومة لإدارة الملاحق والمكاتب التجارية لدولة الإمارات حول العالم، إضافة إلى بحث سبل تطوير مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والعالمية لنشر الخدمات الإماراتية في مختلف الأسواق العالمية. وأكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أهمية الأفكار، التي طرحها المشاركون في ملف الترويج التجاري لدولة الإمارات، من الجهات الحكومية سواء اتحادية أو محلية. وقال معاليه: «ومن خلال المناقشات الثرية مع العديد من القيادات المحلية والاتحادية حول تعزيز موضوع الترويج التجاري لدولة الإمارات، خرجنا بالعديد من الأفكار والرؤى، التي تُطالب ب ضمان جودة المنتجات والخدمات الإماراتية وفقاً للمعايير الدولية، لتصبح رقم واحد في الأسواق العالمية، مع أهمية تشريع سياسات وقوانين تعطي امتيازات حكومية لدعم المنتجات

الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2019



بموجب مذكرات تفاهم اتحادية محلية لدعم ملف التوطين

أولوية تعيين المواطنين إلزامية في 160 مهنة

50% توطين وظائف الخدمات المساندة في السنوات الـ5 المقبلة



ناصر الهاملي وعلي الكتبي وعبد الله البسطي وطارق بن خادم وسعيد المطروشي ومحمد عبد اللطيف ومحمد الضحاني خلال التوقيع | من المصدر

الذي سيحقق من خلاله طموحه وأهدافه، وسيواصل به مسيرة التنمية وُصنع مستقبل أفضل له وللأجيال القادمة».

خطوة مهمة

وقال الدكتور محمد عبد اللطيف خليفة، الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة رأس الخيمة: «تمثل مذكرات التفاهم خطوة مهمة لترجمة رسالة الموسم التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، إلى واقع عملي في مسار التوطين وإدماج المواطنين في سوق العمل».

وأوضح أن التنسيق والمتابعة وتوزيع الأدوار والمسؤوليات لتنفيذ قرارات التوطين على صعيد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية ومؤشرات ومستهدفات التوطين وتطوير قدرات الباحثين عن عمل تشكل بمجموعها منظومة عمل متكاملة، تتصاف فيها جميع الجهود الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، للتعامل مع متطلبات بشكل شامل ومبتكر، وبأدوات وتدخلات تعكس الرغبة الجادة في احتواء هذا التحدي الاجتماعي والاقتصادي الكبير.

وأضاف: «ليس بالغريب على قيادتنا الرشيدة أن تحمل هم الشباب، وتتعامل مع كل قضاياهم، وتتيح لهم الفرص للمشاركة في بناء الاقتصاد الوطني، وتيسير قدراتهم ومهاراتهم في تعزيز مسيرة التنمية واستشراف المستقبل، وإننا نتطلع إلى دور أكبر للمواطن في الاستفادة من هذه الفرص، وإثبات الجدارة والذات، وترسيخ الثقة بقدراته الإنتاجية والابتكارية».

طاقات مواطنة

من جهته، أكد محمد سعيد الضحاني، مدير الديوان الأميري في إمارة الفجيرة، فخر دولة الإمارات بكوادرها الوطنية، معتبراً: «أن الشباب الإماراتي بات يمتلك اليوم من الخبرة العملية والإمكانات العلمية الأكاديمية ما يؤهله لتسليم زمام القيادة والإدارة والتنفيذ في كل ميادين العمل المختلفة، وهو الأمر الذي آمنت به القيادة الحكيمة للدولة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ووجهت به ليجد اليوم تطبيقه العملي بتوقيع مذكرات التفاهم بين وزارة الموارد البشرية والتوطين، والمجالس التنفيذية في الدولة، لتنفيذ قرارات التوطين على المستوى المحلي». وقال: «إن نجاح برامج التوطين في الدولة، على الصعيدين الاتحادي والمحلي، سيكون توجيهاً لخطط الدولة وسياساتها في توفير كل ما من شأنه النهوض بواقع الشباب الإماراتي، ويلبي احتياجاتهم، بوصفهم بوابتنا لتنفيذ مشاريعنا الحالية وبناء مستقبلنا»، مشيراً إلى أن أبواب المؤسسات المحلية في الفجيرة وأي مسؤول فيها ستبقى مفتوحة لكل الطاقات المواطنة المتسلحة بالعلم الحديث والرؤية الجديدة والقادرة على إكمال مسيرة الاتحاد وإنجازاته.

وقال البسطي: «يشكل المواطنون حجر الزاوية في جميع البرامج والخطط والمشروعات الحكومية، وتتعامل مع ملف التوطين حالياً وفق رؤية وفكر جديد ينطوي على بحث سبل تعزيز قدراتهم وتمكينهم لسوق العمل، وفق أسس تعالج التحدي بشكل جذري وعلى المدى الطويل والقصير، وبشكل يواكب احتياجات العمل المستقبلية، وبما يسهم في تحقيق أقصى استفادة من الكفاءات الوطنية المؤهلة والباحثة عن فرص مهنية واعدة، وبما يسرع من عملية التوطين النوعي، ويسهم في إعداد الكفاءات الوطنية التي من شأنها تلبية تطورات وطموحات الدولة».

فرص عمل

وأشاد الدكتور طارق سلطان بن خادم، عضو المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة رئيس دائرة الموارد البشرية، بقرارات مجلس الوزراء الخاصة بعملية التوطين، وبالجهود المبذولة من وزارة الموارد البشرية والتوطين لتطبيق هذه القرارات التي من شأنها خلق فرص عمل للمواطنين بالسوق المحلي، وتمكين الكادر الوطني من القيام بالدور الرئيس في التنمية المتنامية وقال: «إن مذكرات التفاهم تأتي ضمن إطار تعاون الجهات المحلية مع الجهات الاتحادية لتفعيل القرارات الوزارية، ولتحقيق رؤية القادة نحو تحقيق الاستقرار الأسري للمواطنين، وتوفير فرص الحياة الكريمة لهم، وهذا ما سعت إليه إمارة الشارقة وفقاً لرؤى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، ولذلك جاء توقيع المذكرة متمنياً مع هذه الرؤى وتضعها محل التنفيذ».

ودعا شركات القطاع الخاص إلى التعاون مع الوزارة وتحمل المسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتقهم تجاه الدولة التي وفرت لهم بنية تحتية، وسخرت لهم كل الإمكانيات التي تعينهم على تحقيق أرباح ونجاحات تصل للعالمية.

أهداف التوطين

من جانبه، أكد الدكتور سعيد سيف المطروشي، الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة عجمان أن حكومة عجمان، بتوجيهات قيادات الدولة، ستواصل العمل جنباً إلى جنب مع الحكومة الاتحادية لتحقيق أهداف التوطين، وكل ما فيه مصلحة للوطن والمواطن. وأعرب عن سعادته بتوقيع مذكرة التفاهم التي تعد خطوة ناجحة ستسهم في تحقيق نتائج إيجابية لملف التوطين الذي توليه حكومة الإمارات أولوية قصوى ضمن أجندتها وخطتها الاستراتيجية، وأنه بتضافر جهود الحكومات المحلية كافة مع الحكومة الاتحادية سيشهد هذا الملف تقدماً كبيراً خلال السنوات الخمس المقبلة. وأضاف: «نتوقع قريباً أن يجد كل مواطن ومواطنة من الباحثين عن العمل والخريجين المكان المناسب له، والشاغر

ناصر الهاملي: انطلاقة قوية للتنسيق وتوحيد الجهود الاتحادية والمحلية

علي الكتبي:

الإسراع في عملية توطين الوظائف

عبد الله البسطي:

نتعامل مع ملف التوطين وفقاً لفكر جديد

طارق بن خادم:

خلق فرص عمل للمواطنين في السوق المحلي

سعيد المطروشي:

العمل جنباً إلى جنب لتحقيق أهداف التوطين

محمد عبد اللطيف:

خطوة مهمة لترجمة قرارات التوطين على أرض الواقع

محمد الضحاني:

أبوابنا مفتوحة للطاقات المواطنة

تؤسس لشراكة استراتيجية وانطلاقة قوية لملف التوطين، تحت إشراف لجنة متابعة تنفيذ «قرارات الموسم الجديد» التي يترأسها سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، وذلك بالتنسيق والتعاون بين وزارة الموارد البشرية والتوطين والجهات الحكومية المحلية».

وأشار إلى «أن المذكرات تجسد مبدأ تكامل الأدوار الذي يعتبر أحد أهم المرتكزات الداعمة لتطبيق قرارات التوطين التي أوجدت منظومة متكاملة وغير مسبوق للتوطين من حيث الإلزام وتوظيف وتدريب المواطنين، في ضوء تعديل بعض التشريعات، وتوفير دعم مالي حكومي، وإقرار امتيازات لتحفيز المؤسسات على استقطاب المواطنين، فضلاً عن المحاسبة».

توطين الوظائف

من جانبه، قال علي راشد الكتبي، رئيس دائرة الإسناد الحكومي في أبوظبي: «إن مذكرات التفاهم الموقعة مع وزارة الموارد البشرية والتوطين تأتي من أجل بناء أطر للتكامل والتعاون والتنسيق بين الجهات الاتحادية والجهات المحلية لغايات التوطين، تنفيذاً للقرارات التي أصدرها مجلس الوزراء، والإسراع في عملية توطين الوظائف».

وأوضح أن تضافر الجهود بين الجهات الاتحادية والمحلية يمثل ركيزة أساسية في سبيل تحقيق غاية الاستثمار في الطاقات البشرية، وتعزيز تنافسية الكفاءات الوطنية، مما يسهم في تنفيذ المبادرات الحكومية الرامية إلى خلق المزيد من الوظائف، وبما يحقق الأهداف والغايات المقصودة منها على المستوى الاتحادي والمحلي، مع إتاحة فرص التدريب للخريجين الجدد، لتأهيل وتمكين الكفاءات الوطنية، ورفد سوق العمل بكوادر وطنية مؤهلة، لضمان ممارسة دورهم المهني في قيادة العمل بمختلف المجالات والقطاعات، والإسهام في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة في الدولة.

فكر جديد

بدوره، أكد عبد الله البسطي، الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة دبي أن ملف التوطين يستحوذ على اهتمام كبير في الدولة على مدى عقود وعلى مختلف الصعد الرسمية، ولم تدخر الدولة أي جهد للنهوض بهذا التحدي، وسخرت لذلك جميع الإمكانيات التي تمكن من تحقيق الغايات التي وُضعت من أجلها برامج التوطين. وأشار إلى أن مذكرات التفاهم تؤكد الالتزام بالعمل على إيجاد الفرص الوظيفية المناسبة للمواطنين، وتسريع وتيرة التوطين، تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصولاً إلى الأهداف المنشودة.

أبو ظبي - البيان

وقعت وزارة الموارد البشرية والتوطين مذكرات تفاهم مع المجالس التنفيذية في أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة والفجيرة، بهدف تحديد الأدوار والمسؤوليات التكاملية المشتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، في إطار تحقيق مستهدفات حزمة القرارات الجديدة الداعمة لملف التوطين.

جاء ذلك ضمن أعمال الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات التي عُقدت برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وحضور سمو أولياء العهود.

وُقع مذكرات التفاهم معالي ناصر بن ثاني الهاملي، وزير الموارد البشرية والتوطين، وعن المجالس التنفيذية كل من علي راشد الكتبي، رئيس دائرة الإسناد الحكومي في أبوظبي، وعبد الله البسطي، الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة دبي، والدكتور طارق سلطان بن خادم، عضو المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة رئيس دائرة الموارد البشرية، والدكتور سعيد سيف المطروشي، الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة عجمان، والدكتور محمد عبد اللطيف خليفة، الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة رأس الخيمة، ومحمد سعيد الضحاني، مدير الديوان الأميري في إمارة الفجيرة.

ومن المقرر تعاون وزارة الموارد البشرية والتوطين مع المجالس التنفيذية في متابعة تنفيذ قرارات التوطين على المستوى المحلي من حيث إلزام كل المنشآت الحكومية والقطاع الخاص، بمنح أولوية التعيين للمواطنين في 160 مهنة ومتابعة الجهات الحكومية وشبه الحكومية المحلية بشأن توطين وظائف الخدمات المساندة، من خلال رفع نسب التوطين بها بنسبة 10% سنوياً، بحيث تصل إلى 50% على الأقل خلال خمس سنوات وفقاً لمستهدفات التوطين.

انطلاقة قوية

وأكد معالي الهاملي: «أن ملف التوطين يأتي من ضمن الأولويات الوطنية، وذلك نتيجة إدراك القيادة الرشيدة احتياجات أبناء الوطن، وحرصها الدائم على تلبية تطعاتهم واحتياجاتهم، وفق رؤية ثابتة تستهدف إحداث تنمية بشرية شاملة، وتمكين المواطنين في وظائف تشكل قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، وبما يجعلهم قادرين على قيادة القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الداعمة للاقتصاد المعرفي التنافسي بكفاءة واقتدار، وبالتالي المشاركة الفاعلة في عملية التنمية المستدامة في الدولة». وأضاف: «أن مذكرات التفاهم السبع

تجسيد مبدأ تكامل الأدوار والمسؤوليات المشتركة

والمجالس التنفيذية والجهات الاتحادية المعنية بالقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية المستهدفة برفع نسب التوطين، وبما يضمن قيام المنشآت المحلية التابعة لتلك القطاعات بتحقيق النسب المطلوبة منها.

فرق عمل

ومن المقرر تشكيل فرق عمل مشتركة لمتابعة تنفيذ قرارات التوطين المشار إليها وعرض النتائج بشكل دوري على «لجنة التوطين» التي ترأسها وزارة الموارد البشرية والتوطين، وتضم في عضويتها المجالس التنفيذية لإمارات الدولة. يُذكر أن حزمة قرارات التوطين يسري تطبيقها على الجهات المستهدفة اتحادياً ومحلياً، وتتعاون على تنفيذ القرارات كل من وزارة الموارد البشرية والتوطين، والهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، والمصرف المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وهيئة تنظيم الاتصالات، والهيئة العامة للطيران المدني، فضلاً عن الجهات الحكومية المحلية المعنية.

نصّت مذكرات التفاهم التي وقعها وزارة الموارد البشرية والتوطين على التنسيق والتعاون وفقاً للأدوار والمسؤوليات في متابعة إلزام الشركات الحكومية وشبه الحكومية المحلية ومنشآت القطاع الخاص غير المسجلة لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين، بتنفيذ ما تنص عليه قرارات التوطين من حيث تدريب الخريجين من المواطنين، وكذلك بمتابعة إلزام الشركات والمنشآت المشار إليها، بدفع المساهمة المطلوبة منها لصندوق تنمية الموارد البشرية الوطنية، في حالة عدم التزام تلك الجهات بمنظومة قرارات التوطين.

حوافز

وبموجب المذكرات، تتعاون الوزارة والمجالس التنفيذية في إعداد قائمة أفضل الجهات المحلية التي تحقق مستهدفات ونسب التوطين المطلوبة، واقتراح الحوافز التي سيتم منحها لتلك الجهات، فضلاً عن التعاون في إعداد التقارير الدورية المطلوب رفعها إلى مجلس الوزراء فيما يخص نطاق التوطين على المستوى المحلي. ونصّت مذكرات التفاهم على التعاون والتنسيق بين الوزارة

متابعة التزام الجهات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة بتحقيق المستهدفات

فرق عمل اتحادية ومحلية ورصد دوري لأداء الجهات المستهدفة



الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2019



حسين الحمادي: الاجتماعات فرصة تتشارك فيها الجهات لبحث الخطط المستقبلية

مناقشة تطوير مبادرات لتقدير وتحفيز وتمكين المعلم



جميلة المهيري وأحمد الفلاسي والمتحدثون في الجلسة



لطيفة بنت محمد وهالة بدري ومنصور المنصوري خلال الاجتماعات | من المصدر

أبوظبي - البيان

ناقشت حكومة دولة الإمارات خلال أعمال الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات عدداً من المبادرات في مجال تقدير وتمكين المعلم مؤزة على 3 محاور هي: تمكين المعلم، وتقدير المعلم، وتحفيز المعلم. وركزت المبادرات التي تم بحثها على دعم وتمكين المعلم في منظومة المدرسة الإماراتية وتعزيز قدراته التخصصية والمهنية، وتقدير جهوده الوطنية في إعداد جيل يواكب التحديات ومتطلبات مهارات المستقبل بما يضمن حياة كريمة للأجيال القادمة.

خطوط

وأكد معالي حسين بن إبراهيم الحمادي، وزير التربية والتعليم، أهمية الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات في رسم الخطط المستقبلية للدولة، لما تشكله من فرصة حقيقية تتشارك فيها كافة الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية لبحث مستقبل دولة الإمارات وتحقيق هدف واحد وفي وقت واحد وهو خدمة الوطن.

وقال معاليه: «اليوم ومن خلال الاجتماعات تم تخصيص محور كامل يتعلق بالمعلم الذي نضعه فوق كل اهتماماتنا؛ ونوفر له كل الدعم المادي والمعنوي؛ لما يقع على عاتقه من مسؤوليات في تنشئة الأبناء والأجيال القادمة، ولدوره الرئيسي في الارتقاء بالوطن، وبناء أجيال قادرة على تحقيق الريادة في مختلف المجالات».

وأشار معاليه إلى أهمية المبادرات الطموحة والنتائج الفعالة والإيجابية التي تمت مناقشتها بحضور عدد من القيادات والمسؤولين في الدولة لتطوير قطاع التعليم في الدولة، وتركيز الجهود للارتقاء بالمعلمين وتمكينهم وتحقيق التوازن بين المهنة التعليمية ومتطلبات الحياة الشخصية. وناقش المجتمعون ضمن محور تمكين المعلم نظام تدرج وظيفي

جاذب يتوافق مع الاحتياجات التعليمية في الدولة وأفضل المعايير التنافسية العالمية ويضمن الارتقاء بالمستوى الأكاديمي والمهني للأكادر التعليمي، ضمن مسارات مختلفة كمسار التدريس والمسار التخصصي والمسار القيادي، كما تم بحث مبادرة «برنامج خبراء» لإيفاد المعلمين المتميزين إلى الدول المتقدمة في المجال التعليمي لتزويدهم بالمهارات والأساليب

التدريسية المستقبلية والمتقدمة، بما يضمن الارتقاء بجودة التعليم في المدرسة الإماراتية. كما تم خلال الاجتماعات بحث مبادرة برنامج «منح معلم المستقبل» لطلبة المدارس من الخريجين ضمن المعدلات العالية يضمن دخولهم المؤسسات التعليمية الرائدة وتهيئتهم للانضمام لمهنة إعداد أجيال المستقبل تريبوياً وتعليمياً.

وفي محور تقدير المعلم تمت مناقشة مبادرة تطوير برنامج علم لأجل الإمارات ليفتح الباب لفتات أخرى للمجتمع للتطوع للعمل في مهنة التعليم. كما تم في محور تحفيز المعلم بحث مبادرة نظام ساعات التعليم المرنة لتحقيق التوازن بين المهنة التعليمية ومتطلبات الحياة الشخصية والاحتفاظ بالمعلمين الكفاء وجعل التعليم مهنة جاذبة.

أنور قرقاش خلال جلسة «دولة الإمارات والمتغيرات الإقليمية والعالمية»:

قيادة الإمارات الملهمة نقلتها إلى مصاف الدول الأبرز عالمياً



أنور قرقاش خلال الجلسة | من المصدر

أبوظبي - البيان

أكد معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية أن نجاح السياسة الخارجية مرهون بالمسار الداخلي التنموي، ويعكس نجاح الدول داخلياً، مشيراً إلى العلاقة المتوازنة بين نجاح السياسة الخارجية والسياسة الداخلية الناجحة والمسار التنموي والاقتصادي.

وقال معالي قرقاش في جلسة بعنوان «دولة الإمارات والمتغيرات الإقليمية والعالمية»، ضمن أعمال الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات التي انطلقت في أبوظبي، أمس، إن دولة الإمارات ستحتفل بعد عامين بالذكرى الخمسين لإنشائها، وقد حققت إنجازات كبرى على صعيد السياسة الخارجية، التي ترى فيها مجالاً مترابطاً بشكل وثيق بمسارنا الداخلي، وسياساتنا التنموية، فنجاح الحكومة داخلياً في إدارة عجلة التنمية، وتحقيق الإنجازات، ينعكس بالضرورة على السياسة الخارجية للدولة، ويجعلها أكثر نجاحاً وقوة عالمياً وإقليمياً.

وأكد أهمية دور القيادة في تطوير حياة الشعوب والارتقاء بالأمم، مشيراً إلى أن دولة الإمارات تتمتع بقيادة رشيدة استثنائية تمثل نموذجاً في تحقيق الإنجازات في كل القطاعات الحيوية، مشيراً إلى أن دولة الإمارات تتمتع منذ إنشائها وحتى اليوم، بقيادة ملهمة نقلت الدولة إلى مصاف الدول الأبرز عالمياً، في ظل رؤى الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وإخوانه حكام الإمارات، التي بنى عليها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس

إنجازات نوعية حققتها الدولة خلال العام الجاري

الإمارات تؤكد دورها الرائد في التسامح بـ«وثيقة الأخوة الإنسانية»

232 بعثة دبلوماسية تعزز مكانة الدولة وسياساتها الخارجية

سبيل الوصول نحو مستقبل أفضل». وأضاف: «من ضمن الإنجازات الكبيرة التي سجلتها الدولة تصدر جواز السفر الإماراتي عالمياً، إذ وصل عدد الدول التي تسمح بدخول حامليه بدون تأشيرة مسبقة أو تأشيرة إلى 180 دولة، وهو ما يؤكد نجاح سياستنا الخارجية على كل الصعد. وأكد أن مثل هذه النجاحات جعلت الحكومة تركز جل اهتمامها

جهود 30 سنة لبناء سجل التسامح على أرض الإمارات. وأشار قرقاش إلى أن حكومة دولة الإمارات نجحت أيضاً في أن تخطو أولى خطواتها الحقيقية نحو الفضاء من خلال مهمة هزاع المنصوري أول رائد فضاء إماراتي إلى محطة الفضاء الدولية، والتي شهدها العالم كله، قائلًا: «هذه أحد الإنجازات الكبيرة هذا العام، والتي تؤكد تبني دولة الإمارات للعلم والريادة، في

التي مرت على دولة الإمارات، حيث حققت الدولة العديد من الإنجازات والنجاحات النوعية على المستويين العالمي والإقليمي. وقال: أكدت الدولة دورها الرائد عالمياً في مجال التسامح، حيث شهدت توقيع قداسة البابا فرنسيس بابا الكنيسة الكاثوليكية وفضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف «وثيقة الأخوة الإنسانية»، التي أرسدت

مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رؤية موحدة وفكراً متجدداً لشعب يقف خلف قيادة واحدة لوطن واحد.

عام إنجازات

وأشار وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى أن العام 2019 يعد من أفضل الأعوام،

بحث تعزيز بيئة الأعمال وتسهيل تأسيس الشركات الناشئة

جاذبة للأعمال على مستوى المنطقة والعالم، في ظل حلول الدولة في المركز الأول عربياً والسادس عشر عالمياً في تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020 الصادر عن البنك الدولي، والذي أظهر تحقيق دولة الإمارات مركزاً متقدماً ضمن أفضل 10 دول عالمياً في أربعة من المحاور العشرة الرئيسية في التقرير، وهي: المركز الأول عالمياً في محور سهولة توصيل الكهرباء، والثالث عالمياً في محور سهولة استخراج تراخيص البناء، والمركز التاسع عالمياً في محور إنفاذ العقود، والمركز العاشر عالمياً في محور سهولة تسجيل الممتلكات.

تطوير التشريعات

كما تم مناقشة أهمية العمل الدائم على تطوير سياسات جديدة لتعزيز حماية وثقة المستثمرين، وتعزيز المنافسة الحرة، وحماية الحقوق المالية، وضمان ديمومة النشاط الاقتصادي، وجعل الإمارات أفضل وجهة لتأسيس الأعمال على مستوى العالم. وتم بحث بحثت رعد منظومة التسويات وتحصيل الحقوق بالممكنات من موارد بشرية وحوكمة لضمان الارتقاء بمستويات السرعة والكفاءة والحيادية في حل القضايا والنزاعات.



جانب من الجلسة | من المصدر

والضوابط وإلغاء غير الجوهرية منها لضمان سرعة وسهولة واستمرارية الأعمال بالدولة. وبحث فريق العمل الحكومي آليات مختلفة لتوضيح جميع التكاليف ضمن رحلة المستثمر نحو تأسيس المشروع أو إدارته، وبما يعزز من الشفافية ويمكن الشركات والمؤسسات من التخطيط المالي المسبق، وجعل دولة الإمارات وجهة مفضلة وبيئة

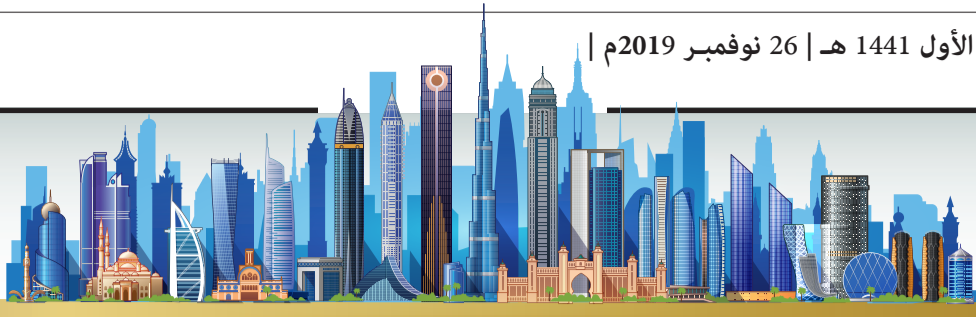
وبحثت حكومة الإمارات مبادرات لتسهيل جهود إصدار الرخص التجارية وتصاريح العمل في مختلف الإمارات. كما ناقشت مراجعة وتقييم تكلفة الأعمال في الدولة وطرق تقليل الإجراءات الحكومية المرتبطة بخدمات الأعمال الرئيسية والتي تمر عبر عدة جهات حكومية على المستوى الاتحادي والمحلي، إضافة إلى النظر في بعض الاشتراطات

الجلسة -: «الإمارات قفزت مؤشرات عديدة خلال السنوات الماضية في معدلات التنافسية في سهولة تأسيس الشركات والأعمال، حتى باتت تصدر دول المنطقة في هذا المجال، وذلك بسبب وجود حكومة ابتكارية تعتمد على إيجاد حلول استباقية لكافة التحديات التي تواجه بيئة الأعمال، وبمشاركة جميع الجهات من القطاعين الحكومي والخاص».

أبوظبي - البيان

بحثت حكومة الإمارات سبل دعم قطاع ريادة الأعمال، وتأسيس أعمال جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية والمستقبلية، ضمن أعمال الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات التي انطلقت في أبوظبي، أمس، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وهدفت الاجتماعات إلى تعزيز بيئة تأسيس الأعمال والشركات الجديدة، وتسهيل إجراءات الترخيص التجاري، وتوفير التمويل للشركات الناشئة ورواد الأعمال وتطوير التشريعات والقوانين، بما يتواءم مع التغيرات المتسارعة والمتطلبات المستقبلية، وتطوير المبادرات بالشراكة بين الوزارات والهيئات المحلية، ودوائر التنمية الاقتصادية الاتحادية والمحلية، والجهات المسؤولة عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات. وقال عبدالله لوتاه مدير عام الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء - خلال مشاركته في

الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2019



في إطار تحقيق الاستقرار وتحفيز الاستفادة من خبرات كبار المواطنين

مناقشة 4 مبادرات مجتمعية تنموية لدعم المتقاعدين

منصة وطنية

وحظي قطاع المتقاعدين ضمن محور المجتمع الإماراتي خلال الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، بمناقشة 4 مبادرات مجتمعية، شملت المنصة الوطنية للتقاعد، وهي منصة تفاعلية ذكية تهدف إلى تمكين الموظف المواطن المقبل على التقاعد أو ووضعه المالي، والاستفادة من الخدمات الحكومية المقدمة قبل وبعد التقاعد، والتي تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمواطن عند التقاعد.

برامج التهيئة

وناقشت الحكومة سبل توفير برامج للتهيئة والتوعية بالتقاعد للمقبلين على التقاعد، بما يشمل عدداً من السياسات والبرامج التأهيلية والتدريبية والتثقيفية للمقبلين على التقاعد والمتقاعدين، بهدف ضمان الجاهزية والاستعداد النفسي والاجتماعي والمالي، خلال هذه المرحلة الجديدة من حياتهم في جوانب مثل التخطيط المالي قبل التقاعد، وإدارة المال بعد التقاعد وغيرها.

باقات خدمات

كما تمت مناقشة مبادرة باقات خدمات المتقاعدين التي تشتمل على باقة من الخدمات المالية والمصرفية، بالشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص، مثل بطاقة الضمومات على المشتريات والخدمات، إضافة إلى تأسيس الأعمال للمتقاعد، وحزمة الامتيازات والتسهيلات المصرفية مثل القروض وبطاقات الائتمان التفضيلية وغيرها.

مجالس استشارية

كما تمت مناقشة تشكيل مجالس استشارية للمتقاعدين وهي مجالس تسعى لتوظيف الطاقات والخبرات الوطنية للمبتدئين وإشراكهم في المشاريع والمبادرات التنموية والتطويرية للحكومة، للإسهام في تعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للدولة.



■ جانب من الجلسة | من المصدر

■ حصّة بو حميد: المتقاعدون مؤهلون بالخبرة والمعرفة والمسؤولية الوطنية

■ منصة وطنية تفاعلية ذكية تعزز ملامح الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

■ برامج لتهيئة المقبلين على التقاعد وتوعيتهم وتدريبهم

■ باقات خدمات مالية ومصرفية ودعم تأسيس الأعمال وحزمة امتيازات

■ مجالس استشارية لتوظيف الخبرات الوطنية للمتقاعدين وإشراكهم في المشاريع

لبناء تموي مجتمعي في إطار العمل الحكومي، وتدعم الاستفادة القصوى من الإمكانيات المادية والمهنية والمعرفية، والتي تعود بمنافع مستدامة على نطاق المجتمع بكافة فئاته.

وتشمل توجهات الدولة في موضوع المتقاعدين، منح المقبل على التقاعد مهلة عام لترتيب أولوياته الحياتية، ودورات تدريبية في الجوانب المالية وجودة الحياة، وزيارات ميدانية توعوية للمقبلين على التقاعد.

والاستفادة من خبراتهم وطاقاتهم في تطوير مجالات العمل الحكومي، مشيرة إلى أن المتقاعدين يمثلون شريحة مجتمعية على قدر عالٍ من المعرفة والخبرة والمسؤولية الوطنية التي يحتاجها شبابنا لمواصلة العطاء والارتقاء في مسيرة التنمية المستدامة، التي تشكلت ملامحها منذ الأيام الأولى لاتحاد دولة الإمارات، وتضاعفت وتيرة إنجازاتها بفكر ورؤية القيادة الرشيدة، ومؤكدة أن مبادرات دعم المتقاعدين تُشكل أعمدة

يستلمهم فكر ورؤية قيادتنا الرشيدة، تُضاهي اليوم مبادرات جديدة في إطار السياسة الوطنية لكبار المواطنين التي تقوم على سبعة محاور أساسية تشمل: التواصل المجتمعي والحياة النشطة، استثمار الطاقات والمشاركة المدنية، الاستقرار المالي، جودة الحياة المستقبلية، إضافة إلى الرعاية الصحية، والبنية التحتية والنقل، والأمن والسلامة.

وأوضحت معاليها أن المبادرات الحالية تُركز على تمكين المتقاعدين

النوعية، وتتقدم مزيداً من الخطوات الجادة في مشوارها لتحقيق أفضل سبل الرعاية لكبار المواطنين والمتقاعدين خصوصاً، حيث توفر السياسة الوطنية لكبار المواطنين التي اعتمدها وزارة تنمية المجتمع العام الماضي، إطاراً تنظيمياً وقانونياً فعّالاً لدعم كافة المبادرات في هذا المجال.

7 محاور

وتابعت: انطلاقاً من العمل الدؤوب الذي

■ أبوظبي - البيان

شهدت أعمال الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، مناقشة 4 مبادرات مجتمعية تنموية لدعم المتقاعدين والمقبلين على التقاعد، وذلك في إطار تحقيق الاستقرار المعنوي والمادي لهذه الفئة المجتمعية المهمة، وتحفيز الاستفادة من خبرات كبار المواطنين، بما يرسخ التلاحم المجتمعي والوطني ويساهم في تحقيق الاستدامة التنموية والاقتصادية، بالاستناد إلى الخبرات والتجارب والطاقات التي يمتلكها المتقاعدون وأثرها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لهم ولأسرهم وعلى نطاق المجتمع بشكل عام.

وتضمنت المبادرات المعنية بالمتقاعدين ضمن محور المجتمع الإماراتي مبادرات موجهة للمتقاعدين والمقبلين على التقاعد تشمل: المنصة الوطنية للتقاعد، وبرامج التهيئة والتوعية بالتقاعد للمقبلين على التقاعد، والمجالس الاستشارية للمتقاعدين، وباقات خدمات المتقاعدين، التي يستفيد منها المتقاعدون في دولة الإمارات.

مخرجات

وأكدت معالي حصّة بو حميد وزيرة تنمية المجتمع، أهمية الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات ودورها المحوري في مراجعة وتحديث العمل الحكومي، سعياً إلى تطوير مخرجات نوعية بحلول تنموية بعيدة المدى تُثري مسيرة العمل الوطني، حيث تجسد رؤى القيادة الرشيدة وتوجهاتها في جهود الزوار والمسؤولين، بهدف توفير الرخاء والتقدم والاستقرار المجتمعي، مشيرة إلى أن الاجتماعات السنوية تعد فرصة مثالية لتعاون وتكامل مختلف الجهات الحكومية على المستويين المحلي والاتحادي في إطار تحقيق رؤية دولة الإمارات 2021 وصولاً إلى مئوية الإمارات 2071.

وأضافت معاليها إن حكومة دولة الإمارات تُقدم كل عام العديد من الأفكار

ضمن محور المجتمع الإماراتي

دعم مليون طفل بمبادرات تُثري قطاع الطفولة المبكرة

رعاية الطفولة

وخلال أعمال الاجتماعات تمت مناقشة «إصدار قانون الطفولة المبكرة»، في إطار الجهود الرامية إلى إرساء المنظومة التشريعية المناسبة.

كما تم التطرق إلى مبادرة «باقة خدمات الطفولة المبكرة»، بما يوفر باقة من الخدمات الحكومية لرعاية وحماية وتعليم الطفل، وضمان حصوله على حقوقه في التعليم الإلزامي والتطعيمات الأساسية، وذلك في إطار السعي لتحقيق نتائج إيجابية طويلة الأمد، على التحصيل العلمي والمستوى المعيشي.

وناقش فريق عمل حكومة الإمارات، مبادرة «المجلس الوطني لتنمية الطفولة المبكرة»، التي تهدف إلى تنسيق وتنظيم الجهود في قطاع تنمية الطفولة المبكرة. كما ركزت المناقشات على تطوير «الملف الموحد لكل طفل»، بهدف تحقيق التكامل والترابط في تقديم الخدمات الأساسية والضرورية لكل طفل إماراتي.

■ جميلة المهيري: تخصيص محور عن الطفولة المبكرة تأكيد لنهج الارتقاء بالأسرة

■ قانون لإرساء منظومة تشريعية متكاملة توفر أفضل رعاية للطفل



■ جميلة المهيري وأحمد الفلاسي خلال المناقشات | من المصدر

والاتحادية في إطار واحد، بما يهدف إلى توفير الرعاية الشاملة لأطفالنا على كافة الصعد». وأضافت المهيري: «تخصيص محور كامل عن الطفولة المبكرة، ضمن الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات، يؤكد نهج الدولة الرائد في الحفاظ على المنظومة الأسرية، والارتقاء بها».

الرعاية المجتمعية للأطفال، وخاصة في مرحلة «الطفولة المبكرة»، والتي تُوجت بمبادرات رائدة، ضمن الاجتماعات السنوية للحكومة، حيث تضمن تلك المبادرات: وضع خطة شاملة لتطوير العمل الاتحادي، للارتقاء بجهود الرعاية لأطفالنا في سن الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى توحيد كافة الجهود المحلية

مصباح المهيري وزيرة الدولة لشؤون التعليم العام، أن الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، تضع المستقبل في دائرة العمل الحكومي. وقالت معاليها: «اطلعنا على أبرز الإنجازات في قطاع تنمية الطفولة المبكرة في الدولة على الصعيدين الاتحادي والمحلي، وحققنا هذا العام، العديد من النجاحات في مجال

■ أبوظبي - البيان

ناقشت اجتماعات حكومة دولة الإمارات سبل تطوير عدد من مبادرات نوعية، ضمن محور المجتمع الإماراتي، في موضوع «الطفولة المبكرة» من عمر (0 - 8 أعوام)، بهدف إرساء منظومة تشريعية، تحقق أفضل رعاية لأكثر من مليون طفل في مرحلة الطفولة المبكرة، ودعم الجهود المجتمعية والأسرية لتعزيز تنمية الطفولة، وتجسيد التكامل والترابط على المستوى الاتحادي والمحلي، في تقديم الخدمات الأساسية والضرورية لكل طفل إماراتي.

وتنوعت مبادرات الطفولة المبكرة، لتشمل: إصدار قانون الطفولة المبكرة، وتطوير المجلس الوطني لتنمية الطفولة المبكرة، إلى جانب باقة خدمات الطفولة المبكرة، وأخيراً الملف الموحد لكل طفل. وأكدت معالي جميلة بنت سالم

بحث تعزيز مساهمة القطاعات الاقتصادية الرقمية في الناتج المحلي

10% سنوياً من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات لاستقطاب رواد الأعمال في المجالات الرقمية، وتخصيص نسبة من المشتريات الحكومية لدعم هذه الشركات الناشئة الوطنية، وتوفير برامج تعليم وتدريب رقمية لإكساب القوى العاملة مهارات سوق العمل

الرقمي. كما جرى بحث توفير منصة عالمية توفر الفرص للشركات الرقمية للتوسع عالمياً واستقطاب شركات رأس المال المخاطر من مختلف أنحاء العالم، بما يدعم زيادة دولة الإمارات كعاصمة عالمية للاستثمار في المجال الرقمي، ويبلغ إجمالي مساهمة الاقتصاد الرقمي أكثر من 16 مليار دولار، أي ما نسبته 4,3% في الناتج المحلي الإماراتي.

يُذكر أن دولة الإمارات حققت المركز الأول عربياً و12 عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في مؤشر التنافسية الرقمية لعام 2019، الصادر عن مركز التنافسية العالمي.

بهدف تعزيز مكانة الدولة بين المراكز العالمية للاقتصاد الرقمي، الذي تقدر قيمته بنحو 12 تريليون دولار، ما نسبته 15,5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

تطوير البيئة

وبحث فريق عمل حكومة الإمارات تطوير البيئة التشريعية الرقمية وإصدار قوانين وسياسات تنظيمية تدعم خلق بيئة جاذبة ومحفزة وحاضنة للاستثمارات، وممارسة أعمال الاقتصاد الرقمي، وتنظيم التعاملات الرقمية، وتعزيز مساهمة القطاعات الاقتصادية الرقمية كالخدمات الذكية والتجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية والتعليم الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات.

وناقش المشاركون سبل دعم رواد الأعمال الإماراتيين في قطاع الاقتصاد الرقمي وزيادة عدد الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا بنسبة

■ عمر العلماء: الإمارات قدمت تجربة عالمية رائدة في تسريع تبني التكنولوجيا الحديثة

■ حوافز لرواد الأعمال الإماراتيين وزيادة الشركات الرقمية الناشئة 10% سنوياً

■ تطوير البيئة التشريعية الرقمية لإصدار قوانين وسياسات تنظيمية داعمة

والتكنولوجيا لدراسة واستشراف وناقش الاجتماع تشكيل مجلس الاقتصاد الرقمي بمشاركة مجموعة من رواد الأعمال وخبراء الاقتصاد

مختلف مجالات العمل الحكومي بما يساهم في تطوير الخدمات الحكومية ودعم القطاعات المستقبلية وتعزيز النشاطات الاقتصادية الرقمية التي تدعم الناتج المحلي الإجمالي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر.

وأشار معاليه إلى أهمية دور الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات في إثراء مسيرة تطوير الاقتصاد الرقمي التي حققتها الدولة بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، من خلال تطوير المنظومة الرقمية للسلع والخدمات والمنصات والبنية التحتية والمهارات المستقبلية.

وقال: «إن قطاع تطوير الاقتصاد الرقمي يمثل أولوية رئيسية لعمل حكومة دولة الإمارات خلال الفترة المقبلة من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة وتنسيق جهود الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة وبرامج مسرعات وحاضنات الأعمال في تشجيع ريادة الأعمال في القطاع الرقمي».

■ أبوظبي - البيان

بحثت الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات سبل تطوير مبادرات وطنية لتعزيز مساهمة القطاعات الاقتصادية الرقمية، والخدمات المالية الرقمية والتعليم الرقمي والذكاء الاصطناعي، في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز موقع الدولة عالمياً في هذا القطاع المحوري.

وشملت المبادرات التي بحثها فريق عمل حكومة الإمارات إطلاق مجلس الاقتصاد الرقمي، وتطوير البيئة التشريعية الرقمية، ودعم الشركات الرقمية الناشئة الوطنية، وتأسيس منصة عالمية لجذب الجهات الاستثمارية في قطاع الاقتصاد الرقمي.

وأكد معالي عمر سلطان العلماء، وزير الدولة للذكاء الاصطناعي، أن دولة الإمارات قدمت تجربة عالمية رائدة في تسريع تبني التكنولوجيا الحديثة في



الاجتماعات السنوية
لحكومة دولة الإمارات
2019



تشريعات مستقبلية تحفز الجهات الوطنية والعالمية على زيادة الاستثمار في القطاع الإمارات نحو مضاعفة عدد السياح في العشرية المقبلة



■ عبدالعزيز النعيمي وسلطان المنصوري وثاني الزويدي وشما المزروعى خلال الجلسات | من المصدر



■ نورة الكعبي وسلطان الجابر ومحمد المبارك خلال النقاشات

■ أبوظبي - البيان

ناقشت الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات عدداً من المبادرات الهادفة لتعزيز قطاع السياحة، في ظل ما يمثله هذا القطاع كأحد أبرز مقومات اقتصاد الدولة واستراتيجيتها المستقبلية لتنويع مصادر الدخل، فيما تتجه الإمارات إلى مضاعفة عدد السياح في العشرية المقبلة.

وناقش فريق عمل حكومة الإمارات مجموعة من المبادرات لتطوير قطاع السياحة التي منها إطلاق أجندة شاملة للفعاليات الوطنية، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للسياحة، وإنشاء منصة للبيانات السياحية، وإطلاق برنامج مسرعات للقطاع السياحي، بهدف توحيد جهود الجهات المعنية في قطاع السياحة، وتعزيز مكانة الدولة بمؤشر التنافسية السياحية العالمية، حيث حققت الدولة المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط والـ 33 عالمياً ضمن مؤشر التنافسية السياحية حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي.

وأشار معالي سلطان المنصوري، وزير الاقتصاد، إلى أهمية الأفكار الجديدة والمبتكرة من الجهات المحلية والاتحادية في الترويج للأماكن السياحية داخل الدولة، مضيفاً: «لدينا موروث ثقافي وتاريخي كبير، علاوة على العديد من المعالم السياحية والتطور العمراني الحديث، الذي أصبح نقط جذب كبيرة للعديد من الزوار من حول العالم، علاوة على السياحة العلاجية، وغيرها من الأنشطة السياحية التي تفرّد بها الدولة».

وأوضح المنصوري: «رأيت اليوم أيضاً بعض المناقشات الثرية حول سياحة أصحاب الهمم، وكيف يمكن أن نروج للدولة الإمارات كأفضل دولة صديقة لأصحاب الهمم، توفر لهم كل الخدمات خلال رحلاتهم السياحية، وغيرها من الأفكار المبتكرة في هذا الشأن التي تدعمها الحكومة بقوة».

■ سياحة ثقافية

بدورها، أشارت معالي نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة، إلى أهمية تعزيز دور السياحة الثقافية داخل الدولة، حيث تمتلك دولة الإمارات العديد من المعالم السياحية الثقافية التي ترسم موروثها الثقافي المحلي، وكذلك للعديد من الدول حول العالم.

وقالت معاليها: «تستطيع الدولة جذب ملايين السياح بما يتجاوز ضعف العدد الحالي خلال السنوات العشر المقبلة، لدينا الإمكانيات الضخمة، ولدينا طموحات وآمال كبيرة لذلك، فيجب أن تكون دولة الإمارات وجهة سياحية وثقافية عالمية مميزة خلال العقد المقبل».

■ جهود وطنية

من جانبه، أكد معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير دولة رئيس المجلس الوطني للإعلام، أهمية تكامل الجهود الوطنية لتطوير هوية سياحية لدولة الإمارات، لما ستسهم به في دفع القطاع السياحي نحو مزيد من النمو والتقدم، وتحقيق الطموح بزيادة عدد السياح بشكل كبير خلال السنوات العشر المقبلة.

وأضاف: «المبادرة تهدف إلى وضع خطط طموحة ومبتكرة لتعزيز قطاع السياحة، وتطوير أجندة سنوية متكاملة للبرامج والفعاليات السياحية في مختلف مناطق الدولة، لتعزيز نمو القطاع ومساهمتها في

■ أجندة متكاملة للفعاليات السياحية والثقافية

■ تطوير قاعدة بيانات خاصة بالقطاع

توثيق التواصل الثقافي والإنساني والحضاري، وكذلك مساهمته في تنويع الاقتصاد من خلال ارتفاع عوائد السياحة في الدولة».

وبلغت المساهمة الإجمالية لهذا القطاع الجوي أكثر من 164 مليار درهم من إجمالي الناتج القومي عام 2018، ومن المتوقع أن تصل إلى 249 مليار درهم بحلول عام 2029.

■ مسرعات

وناقش فريق عمل حكومة الإمارات تطوير خطة متكاملة لجذب السياح إلى دولة الإمارات من الأسواق المستهدفة، وزيادة عدد الزائرين من المسافرين العابرين في المطارات، وضمان نمو عدد زوار الدولة بنحو الضعف بحلول عام 2030، إضافة إلى تنويع المنتجات والعروض السياحية، ومواكبة الخدمات السياحية لاحتياجات الشرائح المختلفة من الزوار. كما أكد المشاركون أهمية تطوير أجندة الفعاليات

السياحية والثقافية إلى التعريف بالفعاليات التي تستضيفها وتنظمها دولة الإمارات، والترويج والتسويق لها إقليمياً ودولياً، بحيث تشمل الأحداث التي تقام في الدولة والوجهات السياحية الرئيسية.

■ بيئة تشريعية

وأكدت الاجتماعات أهمية تطوير القوانين والتشريعات التنظيمية الخاصة بقطاع السياحة، وإعداد حزمة من التسهيلات والحوافز للجهات والشركات، بهدف استقطاب المزيد من السياح، وتشجيع المؤسسات المحلية والعالمية على زيادة الاستثمار السياحي. كما تم التطرق إلى أهمية تطوير قاعدة بيانات، خاصة بقطاع السياحة بالدولة، لتمكين الجهات المعنية بالسياحة من تقديم خدمات متميزة ومستهدفة للزوار وقياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة، بالتعاون بين عدد من الوزارات والجهات الاتحادية والمحلية المعنية بالقطاعات السياحية

والاقتصادية والإعلامية والجهات الخاصة.

■ منصة شاملة

وتعد الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات المنصة الكبرى والأشمل التي تجمع فريق عمل حكومة الإمارات، وتهدف إلى توحيد جهود العمل الحكومي في منظومة واحدة على المستويين الاتحادي والمحلي، لدراسة ومناقشة المواضيع التنموية في الدولة بمختلف المجالات، وإشراك القطاعات الوطنية في وضع التصور التنموي للدولة واستعراض الجهود والبرامج التي تم إنجازها في إطار تحقيق رؤية الإمارات 2021 وصولاً إلى مئوية الإمارات 2071، بمشاركة أكثر من 500 مسؤول حكومي من متخذي القرار لدعم جهود مواومة الاستراتيجيات الاتحادية والمحلية والتنسيق فيما بينها، ورفع مستوى الأداء والإنتاجية وتعزيز الاقتصاد الوطني المستدام القائم على المعرفة والابتكار.

خلال جلسة «كيف تستعد الإمارات لاستضافة العالم؟»

ريم الهاشمي: إكسبو 2020 دبي «إكسبو الإمارات»

■ أبوظبي - البيان

أكدت معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي المدير العام لمكتب «إكسبو 2020 دبي»، أن دولة الإمارات تجسد نموذجاً تنموياً متميزاً يعزز مكانتها منارة للأمل والتفاؤل، ويعكسها «إكسبو 2020 دبي»، حيث يستقبل 25 مليون زائر عالمياً، مشيرة إلى أن الحدث العالمي هو نتاج عمل دولة الإمارات، وهو «إكسبو أبوظبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة»، فهو بالفعل «إكسبو الإمارات العربية المتحدة».

جاء ذلك خلال جلسة لمعالي ريم الهاشمي بعنوان «كيف تستعد الإمارات لاستضافة العالم؟.. إكسبو 2020»، ضمن أعمال اليوم الأول من الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات التي تعقد دورتها الثالثة في أبوظبي برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأضافت ريم الهاشمي: «هذه مسؤولية كبيرة تولتها دولة الإمارات بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتدهش العالم وتنظم «إكسبو» لا مثيل له، وذلك وعد مسؤول يفي به كل إماراتي وكل جهة حكومية على المستويين الاتحادي والمحلي، فهي مسؤولية جماعية وتشاركية تجاه أمنا والعالم».

■ الأرقام القياسية

وقالت إن دولة الإمارات حققت من خلال

■ استقبال 25 مليون زائر من أنحاء العالم

■ الإمارات قوة خير بقيادة نافذة الرؤية وشعب يتحلى بقيم أصيلة

■ الإمارات الدولة الأكثر شباباً في العالم المستضيفة لإكسبو تاريخياً

■ مسؤولية مشتركة علي الجهات والأفراد ليعكسوا صورة الإمارات



عمليات التصويت لاستضافة «إكسبو 2020» أرقاماً قياسية عالمية، حيث حصدت 116 صوتاً للاستضافة، فيما تستقبل 192 دولة تشارك في إكسبو دبي وتوسعي إلى تحقيق رقم قياسي جديد في إجمالي الزيارات لتصل إلى 25 مليون زيارة بما يفوق عدد سكانها.

وأكدت الهاشمي في كلمتها أن استضافة إكسبو 2020 في دبي فرصة لا مثيل لها تعزز مكانة دولة الإمارات مركزاً عالمياً للأعمال التجارية وريادة الأعمال، ومنصة لتعزيز العلاقات الاقتصادية القائمة، وتسهم في إنشاء علاقات جديدة ضمن أسواق صاعدة.

■ بوصلة

وأشارت معاليها إلى أن عمر دولة الإمارات وحجمها ليس معياراً حقيقياً لإثبات مكانتها بين دول العالم، مضيفت أن الإمارات أكثر دولة شباباً في العالم مستضيفة لإكسبو تاريخياً، وهي الأصغر حجماً بين الدول التي استضافت الحدث الأكبر عالمياً، وقد أثبتت أنها تستحق مكانتها كلاعب رائد على الساحة الدولية، بعد أن طوّرت نموذجاً تنموياً فريداً عبر استضافتها لهذا الحدث العالمي، ما يؤكد هذه المكانة وريادتها العالمية. وأكدت وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي، أن العالم بات يعرف مكانة دولة الإمارات وشعبها، بتميزها وريادتها بعد أن أضحت بوصلة تُحدد التوجهات في مجالات عديدة مثل التسامح والتآخي وتحقيق السعادة وتبني الذكاء الاصطناعي واستكشاف الفضاء، مشيرة إلى أن هذه المسيرة بدأتها الدولة منذ سبعينيات القرن الماضي، ولا تزال تقود التغيير لبناء مستقبل أفضل للإنسان.

وأوضحت أن مركز أعمال «إكسبو 2020 دبي» يستعد لاستضافة الآلاف من رجال الأعمال والشركات العالمية، ومن خلاله تستطيع الجهات الحكومية والشركات الوطنية، إضافة إلى أصحاب الأعمال في دولة الإمارات، إبرام الصفقات الجديدة والترويج لفرص استثمارية نوعية وإقامة علاقات جديدة تعزز الاقتصاد الوطني.

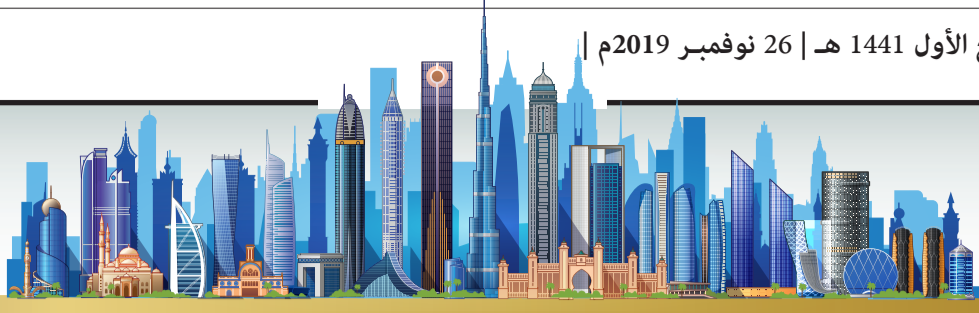
■ صوت الإعلام الوطني

وتابعت الهاشمي: «أحد أهم المقاييس المباشرة في نجاح إكسبو هو قوة صوتنا في وسائل الإعلام، مضيئة أن صوت دولة الإمارات يعلو كل يوم، ولا بد أن يكون إعلامها على استعداد للمشاركة مع الآلاف من وسائل الإعلام التي يستقبلها إكسبو من خلال مركز تبنتي المعايير العالمية».

وأضافت أن مهمة وسائل الإعلام الوطنية بدأت اليوم لإظهار الصورة الحقيقية للعالم، وأن الإمارات قوة للخير بقيادة نافذة الرؤية، وشعب يتحلى بقيم إنسانية أصيلة، ويحتفي بالطاقات البشرية، ويلتزم بالمواطنة العالمية الصالحة، وهم شركاء في المسؤولية الجماعية خلال الـ 330 يوماً التي تفصل دولة الإمارات عن الحدث الذي يستمر 173 يوماً ليقدّم تجارب فريدة من نوعها تتاح للمرة واحدة.

وأشارت الهاشمي إلى أن المسؤولية تحتم على أفراد المجتمع أن يظهروا الصورة الحقيقية لحسن الضيافة الإماراتية، ليجتمع العالم على أرض الدولة التي تعيش بروح التسامح والتعايش والتعددية، ليؤكد نجاح النموذج التنموي للدولة وقوة الرؤية لقيادتها التي أطلقت سياسات وطنية ترسخ مبدأ التعايش والانفتاح والاستقرار.

الاجتماعات السنوية
لحكومة دولة الإمارات
2019



سعيًا إلى تعزيز كفاءة العمل الحكومي بآليات تطوير مستدامة

تسريع وتسهيل الخدمات عبر «ملف رقمي موحد لكل متعامل»

علي الشامسي:
توظيف التكنولوجيا
والتقنيات الحديثة
لتطوير تقديم
الخدمات للجمهور



■ عهود الرومي وحمد المنصوري والمشاركون في الجلسة | من المصدر

حمد المنصوري:
منظومة موحدة
تتيح تقديم خدمات
استباقية تواكب
متطلبات المتعاملين

التي تُقدم للمواطنين والمقيمين. وأضاف: «سعداء بمشروع الملف الرقمي الموحد لكل متعامل لأنه يجسد مفهوم الحكومة المترابطة التي تقدم خدماتها للجمهور في سياق تكاملي بالاستفادة من الممكّنات الحكومية التي وفرتها الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بالتعاون مع الجهات الحكومية مثل الشبكة الاتحاديّة، والربط الحكومي للخدمات، والهوية الرقمية، والمحفظة الرقمية. وهو يسهم في جهود الحكومة لتعزيز المكانة الرائدة لدولة الإمارات وفقاً لرؤية الإمارات 2021، ومئوية الإمارات 2071.»

المشروع إيجاد ملف رقمي موحد لكل مواطن، يحوي جميع بياناته ومعلوماته المحدّثة والتي يحتاجها للحصول على الخدمات الحكومية. **محطات** وقال حمد عبيد المنصوري، مدير عام الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، إن الاجتماعات السنوية تعد محطات مركزية على طريق المستقبل الذي ننصه بجهود تشاركية، وبإشراف حيث من قيادات الرشيدة، حيث يسعى الجميع لتصميم المستقبل، كل في قطاعه ومجال اختصاصه، ومن بينها قطاع الخدمات الحكومية

والجنسية، أن حكومة دولة الإمارات تسعى دائماً إلى تطوير الخدمات الحكومية وتسهيل كافة الإجراءات على المتعاملين، وذلك من خلال توظيف التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في كافة المعاملات الحكومية. وقال الشامسي: «تتويجاً لتلك الرؤية الحكيمية؛ تأتي مبادرة ملف رقمي لكل مواطن والتي تعتبر قفزة نوعية في الخدمات الحكومية، من خلال سعيها لتمكين وتسهيل الوصول لكافة البيانات الخاصة بالمواطنين، ما يعزز من تقديم أفضل الخدمات وتسريع إنجازها حتى دون الحاجة لحضور المتعامل في بعض الخدمات، حيث يتيح

وهي تعدّ إنجازاً نوعياً في الخدمات التي ستقدم دون طلب مرفقات ووثائق شخصية، وتسريع عملية تقديم الخدمات وتوفير الوقت والزيارات لمراكز الخدمة مع حفظ خصوصية المعلومات، كما يسعى الملف الرقمي الموحد إلى تحقيق مجموعة مستهدفات تسهم في تعزيز كفاءة العمل الحكومي من خلال ابتكار آليات محفزة للتطوير المستمر.

تطوير وأكد معالي علي محمد بن حماد الشامسي، رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للهوية

أبو ظبي - البيان ناقشت الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، ضمن محور تطوير الخدمات، سبل إنشاء «ملف رقمي لكل متعامل»، وذلك في إطار السعي لتوفير خدمات استباقية عالية الجودة مع مراعاة حماية معلومات المتعاملين وخصوصيتهم وتوفير وقتهم وجهدهم وتحسين تجربة الحصول على الخدمات الحكومية. وتتركز المبادرة على وجود ملف رقمي موحد لكل مواطن، يحوي جميع بياناته ومعلوماته،

الاجتماعات السنوية تستعرض مساهمات 100 مبادرة وطنية

إنجازات حكومة الإمارات بمؤشرات الأجندة الوطنية

79%

وحلت في المركز الأول عربياً والـ 27 عالمياً وفق تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد».

وحققت دولة الإمارات المركز الأول على المستوى العربي والمركز الـ 16 عالمياً في مؤشر سهولة الأعمال، وحلت في المرتبة الأولى عربياً في محور كفاءة تسوية المنازعات التجارية والتسعة على المستوى العالمي وفق تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020، واحتلت المركز الأول عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي والمركز الأول عالمياً في مؤشر التنافسية الدولي وفق تقرير «انسياد» 2019.

مريم الحمادي:
مضاعفة الجهود لتحقيق الإنجازات النوعية خلال العامين المقبلين مواصلة السعي لتصدر المؤشرات العالمية لتحقيق المؤشرات الوطنية بحلول 2021



أبو ظبي - البيان استعرضت الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2019، التي تُعقد برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، مستوى التقدم في تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية لـ «رؤية الإمارات 2021»، خلال العام الماضي.

وتناولت مريم الحمادي، مساعدة المدير العام للأداء والتميز الحكومي في مكتب رئاسة مجلس الوزراء بوزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، الإنجازات التي حققتها الحكومة في مؤشرات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات التي وصلت إلى 79% خلال عام 2019، ونسب تحقيق مبادرات الاجتماعات السنوية التي تم إطلاقها العام الماضي وتجاوزت 80.

وأطلقت حكومة الإمارات، خلال الدورة الثانية من الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2018، أكثر من 100 مبادرة وطنية، نفذها أكثر من 30 فريقاً حكومياً تضم 500 وزير ومسؤول من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، بهدف رسم ملامح المرحلة المقبلة لحكومة دولة الإمارات في قطاعات مشتركة، تشمل: التعليم والصحة والأمن والإسكان والاستثمار والخدمات الحكومية.

وأكدت مريم الحمادي أن الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات تبني على توجهات القيادة في توحيد وتكامل الجهود بين فرق العمل على المستويين الاتحادي والمحلي، ومضاعفة الجهود خلال العامين المقبلين لمواصلة تحقيق الإنجازات النوعية وتصدر المؤشرات العالمية، بما يضمن تحقيق المؤشرات الوطنية بحلول عام 2021.

قطاع الأمن وعلى صعيد المجتمع، تصدرت دولة الإمارات عالمياً في عدد من المؤشرات، هي: مؤشر نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2018، ومؤشر التسامح الصادر عن تقرير تنافسية المواهب العالمي 2019، إضافة إلى مؤشر الشعور بالأمان، فيما حققت المركز الأول على المستوى العربي في مؤشر السعادة العالمي، ونتائج متقدمة في مؤشر معدل زمن الاستجابة لحالات الطوارئ، لتصل إلى 10 دقائق، متفوقاً بذلك على عدد من الدول المتقدمة عالمياً.

كما حققت دولة الإمارات إنجازات ملحوظة خلال السنوات الخمس الماضية، إذ انخفضت معدلات الجرائم المقلقة لكل 100 ألف من السكان بنسبة وصلت إلى 40%، لتبلغ أدنى مستوياتها في 2018، كما تمكنت الإمارات من خفض عدد وفيات الطرق لكل 100 ألف من السكان خلال السنوات الخمس الماضية بنسبة وصلت إلى 34%، لتبلغ أدنى مستوياتها في 2018.

96% ارتفاع نسب الالتحاق برياض الأطفال والتخرج في التعليم الأساسي والثانوي لتكون من أعلى المعدلات عالمياً

85% نسبة المنشآت الصحية المستوفية لمعايير الاعتماد العالمية

70% مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي خلال 2018

93% ارتفاع نسبة البرامج الأكاديمية المعترف بها دولياً في الجامعات الحكومية في 2018

96% الإمارات ضمن أفضل 10 دول عالمياً في جودة الرعاية الصحية

85% الدولة في المركز الأول في مؤشرات الشعور بالأمان والمساعدات الإنمائية والتسامح

70% تسببوا المركز الثاني في رضا الأفراد عن مستويات جودة وتوفر الخدمات الصحية

93% ارتفاع نسبة البرامج الأكاديمية المعترف بها دولياً في الجامعات الحكومية في 2018

96% الإمارات ضمن أفضل 10 دول عالمياً في جودة الرعاية الصحية، ونسب تغطية التعليمات للأطفال، وجاءت في المركز الثاني عالمياً في رضا الأفراد عن مستويات جودة وتوفر الخدمات الصحية، ونتيجة لإطلاق دولة الإمارات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمراض غير المعدية التي تتماشى مع توجهات منظمة الصحة العالمية، تمكنت الدولة من تحقيق نتائج

صدرت وفي مجال البيئة والبنية التحتية، حافظت دولة الإمارات على صدارتها في تقرير التنافسية العالمي 2019 على المستويين العربي والإقليمي، في مؤشر جودة البنية التحتية، وجودة الطرق، وجودة النقل الجوي، وجودة النقل البحري، إضافة إلى محور تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما احتلت الدولة المركز الأول عربياً وإقليمياً والثاني عالمياً في مؤشر العالمي للبنية التحتية للاتصالات، وفق تقرير الأمم المتحدة حول استطلاع الحكومة الإلكترونية.

ونتيجة لإطلاق استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، وبرامج إدارة الطلب على الطاقة والمياه، سجلت الدولة نتائج أولية إيجابية في مجال ارتفاع حجم الطاقة النظيفة المولدة من مصادر شمسية، ومعالجة النفايات الصلبة، ومعالجة 75% من مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها.

إجازات نوعية تعزز نمو الناتج المحلي وتصدر في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لتقرير التنافسية العالمي

الإمارات الأولى عربياً في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال وكفاءة تسوية المنازعات التجارية والابتكار العالمي

رؤية وكان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أطلق في 2010 «رؤية الإمارات 2021» الهادفة إلى أن تصبح دولة الإمارات من بين أفضل دول العالم في المجالات التنموية، ولتحقيق مراكز متقدمة في مختلف المؤشرات الوطنية والعالمية بحلول عام 2021.

بلغ 2.9%، فيما بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي 3.6% خلال الفترة ذاتها.

ولبلغت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي 70%. وأسهمت هذه المؤشرات الاقتصادية في زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، لتحتل الإمارات المرتبة السادسة عالمياً وفق تقرير البنك الدولي.

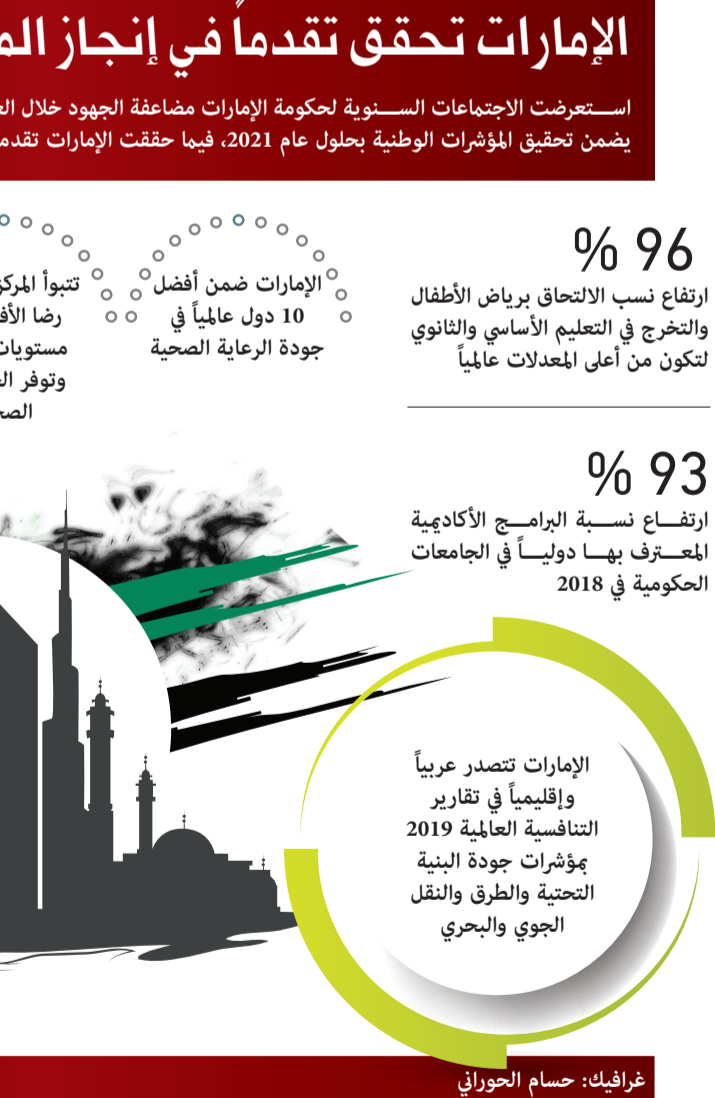
وتصدرت دولة الإمارات على المستوى العالمي في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي من بين 150 دولة في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فيما تصدرت على المستوى العربي في كونها بيئة استثمارية جذابة،

إيجابية في العديد من المؤشرات الصحية. وتعمل دولة الإمارات على تكثيف وتسريع تطبيق البرامج الوطنية الهادفة إلى تعزيز الجانب الوقائي، ومكافحة الأمراض غير المعدية، والإقبال على الفحوص الدورية والمبكرة. وأطلقت دولة الإمارات أخيراً الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة 2031 بهدف تشجيع تبني أسلوب حياة صحي ونشط.

الاقتصاد وحققت دولة الإمارات نمواً إيجابياً سنوياً على المستوى الاقتصادي، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً ملحوظاً في الفترة من 2014 إلى 2018 بمتوسط نمو سنوي

للمعايير الاعتماد العالمية التي بلغت 85%. إضافة إلى نمو ملحوظ في معدلات عدد الأطباء والمرضى والأسرة لكل ألف من السكان، بما يخدم هدف الإمارات، كي تكون من بين دول العالم ذات الخدمات والرعاية الصحية الأفضل.

وحلّت الدولة ضمن أفضل 10 دول عالمياً في جودة الرعاية الصحية، ونسب تغطية التعليمات للأطفال، وجاءت في المركز الثاني عالمياً في رضا الأفراد عن مستويات جودة وتوفر الخدمات الصحية، ونتيجة لإطلاق دولة الإمارات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمراض غير المعدية التي تتماشى مع توجهات منظمة الصحة العالمية، تمكنت الدولة من تحقيق نتائج



التعليم ولفتت الحمادي إلى أن دولة الإمارات حققت إنجازات بارزة في قطاع التعليم، وخصوصاً في التعليم المبكر، حيث وصلت نسبة الالتحاق برياض الأطفال الحكومية والخاصة إلى 96%، وارتفعت نسب الالتحاق والتخرج من المراحل التعليمية كافة لتصبح ضمن المعدلات الأعلى عالمياً، إذ بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي 96%، فيما ارتفعت نسبة تخرج الإماراتيين من الثانوية وما يعادلها إلى 91%، كما ارتفعت نسبة محو الأمية إلى 96%.

وتصدرت الإمارات في عدد من المؤشرات التنافسية في قطاع التعليم، حيث احتلت المركز الأول عالمياً في مؤشر معدل إتمام المرحلة الابتدائية، ومؤشر معدل البقاء حتى الصف الأخير من المرحلة الثانوية.

وعززت دولة الإمارات سمعتها الأكاديمية من خلال الارتفاع بمستوى الجامعات الإماراتية لتتبوأ مراكز متقدمة ضمن التصنيفات العالمية، وارتفاع عدد البرامج الأكاديمية الحاصلة على الاعتماد الدولي إلى 208 برامج، كما أن 93% من البرامج الأكاديمية في الجامعات الأكاديمية تم اعتمادها دولياً.

ولرفع مستوى مخرجات التعليم في